مجلة الجامعة اليمنية

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية – تصدرها الجامعة اليمنية

العدد السابع – يونيو 2022

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الله محمد يايه

مدير التحرير

أ.د. علي اليزيدي الحاوري

التدقيق اللغوي

د. رصين صالح الرصين

الهيئة الاستشارية

- أ.د. عبدالباري الشرجبي
- أ.د. سعيد الحميري
- أ.د. مطهر علامة
- أ.د. حسن ثابت فرحان
- أ.د. عبدالحميد مانع الصيح
- أ.د. أحمد محمد يفاعة
- أ.د. عبدالله السنفي
- أ.د. محمد الخامس المخلافي
- أ.د. عبد الكريم الطير
- أ.د. طلال عبدالرزاق الكوري
- أ.د. محمد أحمد بامشموس
- أ.د. محسن الحمزي
- أ.د. نجيب علي المقطري
- أ.د. سنان غالب المرهضي
- أ.د. شرف عبد الحق الحمدي
- أ.د. ماجد علوان الشرجبي
- أ.د. بشير أحمد العفيري

هيئة التحرير

- أ.د. إبراهيم الشرفي
- أ.د. فاضل علي السنباني
- د. عبدالرحمن محمد الهادي
- د. حسناء سعيد الحميري
- د. محسن بابقي عبدالقادر
- د. أحمد عبد الملك شرف
- د. نبيل محمد العبيدي
- د. محمد عبد الله سحلول

سكرتير التحرير

- أ. كوثر علي منصر

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - 2018-967

ISSN: **2664-5831(print), 2664-584X(online)**

حقوق الطبع محفوظة للجامعة اليمنية

YUJ www.yuniv.edu.ye **journal@yuniv.net** **+967 1 429302 (173)**

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات العدد السابع

قواعد النشر

التعريف بالمجلة

الافتتاحية

الرجوع عن الهبة التبرعية (دراسة فقهية مقارنة بالقانون اليمني) 1

- ***د. لطف صالح الطيب***

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء) 37

- ***د. هلال قاسم المريسي*** ***أ. صلاح عبدالولي الشميري***

ظاهرة المفرد وتأثيرها على النحو العربي 87

- ***د. رصين صالح الرصين***

مفهوم الإرهاب في الشريعة والقوانين 111

- ***د. حالية صالح حنش***

الافتتاحية .....

وها نحن نقدم للباحثين والمهتمين العدد السابع من مجلة الجامعة اليمنية الذي يتضمن عدداً من الأبحاث العلمية في مجالات مختلفة؛ مؤكدين حرصنا على دعم البحث اعلمي في جميع التخصصات.

ويأتي إصدار هذا العدد من المجلة ونحن نتهيأ لرفع مستوى تصنيف المجلة واستيعابها في منصات النشر العربية كمرحلة أولى، وقد دخلت بالفعل في بعضها، والعمل جار ومستمر في هذا المسار.

وختاماً ندعو الباحثيين اليمنيين والعرب لنشر كل جديد في مجلتنا في مجال العلم والمعرفة، استمراراً لمسيرة البحث العلمي الذي به ومن خلاله تتحقق التنمية وتتطور المجتمعات.

والله الموفق.....

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبدالله محمد يايه

قواعد النشر:

1. تدرج المصادر والمراجع في نهاية المادة المقدمة للنشر.
2. لا تقبل الأعمال التي سبق نشرها أو قدمت للنشر في أي مكان آخر.
3. يخضع ترتيب المواد عند النشر لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو قيمة العمل.
4. تنشر المجلة البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والابتكار وإتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب؛
5. يشترط ألا يكون البحث مستلاً من رسالة أو كتاب دون الإشارة اليه في المراجع.
6. لا يجوز للباحث عند قبول بحثه للنشر أن يتقدم لنشره في وعاء آخر بنفس الشكل وبأية لغة في أية جهة أخري إلا بتصريح كتابي من رئيس التحرير.
7. ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين تختارهم هيئة التحرير بشكل سري؛ وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث للنشر.
8. حقوق النشر محفوظة للمجلة ويوقع الناشر ما يفيد معرفته بذلك.

متطلبات النشر:

- **لغات النشر - اللغتين العربية والإنجليزية:**

الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية يجب أن تحتوي على عنوان وملخص لها باللغة العربية وكذلك الأبحاث المكتوبة باللغة العربية يجب أن تحتوي على عنوان وملخص لها باللغة الإنجليزية.

- **عدد النسخ المطلوبة والصفحات:**

يتم تسليم نسخة ورقية من البحث بالإضافة إلى نسخة الكترونية محررة باستخدام برنامج (word) على CD أو مرسلة عبر ايميل المجلة، ويجب ان لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة شاملة الجداول والأشكال وأن يشمل ذلك ملخص للبحث.

- **التحكيم:**

تخضع جميع البحوث التي يتم تقديمها للتحكيم من قبل متخصصين من ذوي الخبرة والمكانة العلمية المتميزة.
تستعين المجلة بمحكمين إثنين لكل بحث ويجوز لرئيس التحرير اختيار محكم ثالث في حالة وجود خلاف في الرأي بين المحكمين أو يجوز الاكتفاء بمحكم واحد في حال كانت له مكانة و رتبة علمية عالية.
يخطر رئيس التحرير مؤلف البحث بصلاحية البحث أو عدم صلاحيته للنشر بأسرع وقت ممكن.
لا يتم نشر الأبحاث إلا بعد إجراء التعديلات المطلوبة بحسب آراء المحكمين، بعد ذلك يسلم الباحث نسخة معدلة نهائية من البحث في موعد أقصاه عشرة أيام من استلامه للتعديلات إن وجدت.

- **رســـوم النشـــــر:**

تكاليف نشر الأبحاث في المجلة هي كالآتي: -

أولاً: بالنسبة للباحثين داخل اليمن النشر مجانًا.

ثانياً: بالنسبة للناشر من خارج اليمن:

الباحثون وطلاب الدراسات العليا وأساتذة الجامعات العربية والعالمية مبلغ 100$ (مئة دولار أمريكي) تسدد عند تقديم البحث ولا ترد وبالإضافة إلى 20$ (عشرين دولار أمريكي) سعر المجلد الواحد حال تم النشر.

كثافة الإصدار:

تصدر بشكل نصف سنوي مبدئياً في أول عامين لها ومستقبلاً قد تزيد كثافة الإصدار بحسب ما تقرره هيئة التحرير.

شروط الكتابة والتقديم للنشر:

1- **تقدم المادة المطلوب نشرها في المجلة باللغة العربية أو الإنجليزية مكتوبة علي برنامج ((Word 2007 or later نوع الخط (Times New Roman) للأبحاث الإنجليزية و (Arial) للأبحاث العربية و حجم الخط 14 و هوامش الصفحة 2 سم من الأربع جهات و بدون مسافة بين الأسطر (single) ومرقمة ترقيماً متسلسلاً مع مسافة بادئة للسطر الأول من كل فقرة و مسافة بادئة قبل الفقرات المرقمة او المنقطة مقدارها 1 سم و تباعد قبل الفقرة بمقدار 12 نقطة و تكون الأوراق مطبوعة على وجه واحد فقط للنسخة الورقية.**
2- **الكتابة: يبوب المقال على النحو التالي:**

- **عنوان.**
- **المستخلص في حدود 200 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.**
- **المتن: ويقسم إلى عناوين رئيسية محددة.**
- **تأخذ المراجع ترقيماً متسلسلاً داخل أقواس مربعة مثل [5]؛ وتكون جميع العناصر التعريفية لكل مرجع كاملة؛ كما يجب التأكد من أن جميع المراجع الواردة بالمتن مذكورة بالقائمة؛ كما لا يجب ألا تكون هنالك مراجع بالقائمة لم يشر إليها بالمتن.**

- **وتكتب بيانات المؤلف (المؤلفين) في ورقة منفصلة على النحو التالي:**
  - **اسم المؤلف**
  - **الجامعة او المؤسسة التي يعمل بها المؤلف**
  - **البريد الإلكتروني للمؤلف**
  - **عنوان تواجد المؤلف**
  - **بيانات المؤهل والاهتمامات البحثية**
  - **تكرار ما سبق لجميع المؤلفين**

3- الجداول:

ترقم الجداول ترقيماً متسلسلاً مستقلاً عن ترقيم الأشكال خلال المتن ويكون لكل منها عنوانه أعلي الجدول ومصدره أسفله تكتب بخط مائل.

4- الأشكال:

يجب أن تتبع الأشكال المواصفات الآتية:

- **درجة الوضوح يجب أن لا تقل عن 300 نقطة في البوصة الواحدة.**
- **إذا تم تصميم الأشكال في برنامج مثل فوتوشوب أو فيزيو فيجب تضمين الملف الأصلي للصورة بصيغة البرنامج الأصلية في القرص المدمج حال التسليم للنشر**
- **ترقم جميع الأشكال (الرسومات الخطية والصور وغيرها) ترقيماً متسلسلاً ويكتب رقم وعنوان الشكل أسفل الشكل بخط مائل وتوسيط الشكل والعنوان.**

المجلة اليمنية

التعريف بالمجلة:

مجلة الجامعة اليمنية هي دورية علمية محكمة تصدرها الجامعة وتنشرها عمادة الدراسات العليا. تنشر المجلة البحوث والدراسات العلمية الجادة ذات المنهج الرصين والتي تبحث في تطوير المجالات العلمية الطبيعية والإنسانية بما يحقق نمواً فكرياً وعلمياً في الجمهورية اليمنية والوطن العربي والعالم بأسره. كما تستقبل كل ما يرد إليها من موضوعات أو أطروحات من المهتمين بقضايا البحث العلمي والمعرفة بأشكالها وأنواعها المختلفة في كل مكان ولذا تضم المجلة مجموعة من العناوين الفرعية بما حقق مجال أوسع للنشر.

رؤية المجلة:

السعي للصدارة محلياً والمنافسة إقليميا في مجال نشر الأبحاث العلمية في مختلف المجالات.

أهداف المجلة:

1- رعاية البحث العلمي عامة عن طريق نشر الأوراق العلمية الأصيلة للبحوث المبتكرة ومقالات المراجعة. يمكن كذلك نشر بعض مشروعات التخرج للطلبة ومستخلصات أبحاث الماجستير والدكتوراه ذات المستوى المتميز.

2- عرض الأوراق العلمية التي تحفز النقاش والمناظرة وثيقة الصلة بتطوير البحث العلمي في مجالات علمية معينة.

3- تيسير تبادل الآراء بين المتخصصين والباحثين في مختلف المجالات العلمية وفي المنظمات العلمية وكذلك مع منتسبي الكليات والجمعيات الوطنية ذات الصلة بتلك التخصصات.

4- نقل التجارب العالمية في المجالات المختلفة ومقارنتها بالتجارب المحلية والإقليمية في نفس تلك المجالات.

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء)

د. هلال قاسم أحمد صالح المريسي
جامعة العلوم الحديثة

أ. اصلاح عبدالولي عبدالواراث الشميري
جامعة القاهرة

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(coso) في البنوك الإسلامية في الجهورية اليمنية (دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء)

د. هلال قاسم صالح المريسي

أ. اصلاح عبدالوالي عبدالواراث الشميري

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة، إلى معرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO- Committee of Sponsoring Organizations) في البنوك الإسلامية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء.

وتمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية، في البحث عن الأثر الذي يحققه استخدام تكنولوجيا المعلومات بأبعادها (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، شبكات الاتصال، قواعد البيانات) في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في البنوك الإسلامية اليمنية.

كما شملت عينة الدراسة، العاملين في قسم المراجعة الداخلية بالبنوك الإسلامية اليمنية، حيث تم توزيع (132) استمارة، استُرجع منها (106) استمارة.

وبعد إجراء التحليل لبيانات الدراسة – واختبار فرضياتها – كانت نتيجة الدراسة إيجابية لبعدي الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات، حيث وجود أثر لتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، كما كانت نتيجة الدراسة غير إيجابية لبعدي البرمجيات وشبكات الاتصال، حيث عدم وجود أثر لتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO).

وخلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات تمثلت في الآتي:

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

الرقابة الداخلية إحدى الوسائل الفاعلة للإدارة، في المحافظة على سلامة البنوك وحماية أصولها، ومساعدتها في التخطيط، واتخاذ القرارات، وتقويم الأداء، وحسن الاستغلال، والتوجيه الأمثل للموارد المتاحة.. كما إن التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات، يُمَكن المنشأة من التغلب على كثير من العوامل، المتسببة في فشل تطوير وتقديم خدمات الرقابة الداخلية؛ وذلك من خلال تلبية احتياجات البنوك الإسلامية، إذ استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في: تحسين عمليات إدخال البيانات المحاسبية، وتشغيلها، واخراجها بشكل صحيح، وكشف الأخطاء، والغش، والتلاعب، وتصنيف المعلومات المُخزنة الصالحة لعملية اتخاذ القرار.

كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات كان أبرزها ما يلي:

تقييم مكونات الرقابة الداخلية الخمسة بشكل دوري، والتركيز على دراسة مدى وجود مجلس إدارة يشرف على الرقابة الداخلية، وتقييم مدى استقلاليته عن الإدارة عند دراسة بيئة الرقابة، أيضًا زيادة نطاق عمل المراجع الداخلي، وتصميم نظام إنذار مبكر داخل كل وحدة؛ لاكتشاف الفساد داخل الوحدات في البنوك الإسلامية اليمنية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات تمثلت في الآتي:

Abstract

This study aims to investigate the influence of information technology on enhancing the quality of the internal control system, based on the COSO framework, in Islamic banks operating in Sana'a Municipality, Yemen. Specifically, it examines the impact of various dimensions of information technology, including (software, hardware and equipment, communication networks, and databases), on improving the internal control system in Yemeni Islamic banks.

The study collected a sample of 132 questionnaires, from which 106 respondents were obtained from the internal audit department of Yemeni Islamic banks.

Through data analysis and hypothesis testing, the study findings reveal a positive association between hardware, equipment, and databases and the improvement of the internal control system in line with the COSO framework. However, the study does not find a significant impact of software and communication networks on enhancing the quality of the internal control system according to the (COSO) framework.

The study concludes with several noteworthy findings, including:

Internal control serves as an effective management mechanism for safeguarding the integrity of banks and protecting their assets. It facilitates decision-making, planning, performance evaluation, efficient resource utilization, and optimal guidance. Effective utilization of information technology enables organizations to overcome various challenges that impede the development and delivery of internal control services by addressing the specific needs of Islamic banks.

The use of information technology significantly improves accounting data input, processing, and output accuracy, while also enabling error detection, fraud prevention, manipulation detection, and appropriate classification of stored information for decision-making purposes.

Several recommendations are proposed by the study, including:

Regular evaluation of the five components of internal control, with particular attention to studying the presence of a board of directors overseeing internal control and assessing its independence from management when examining the control environment.

Expanding the scope of internal audit reviews and designing an early warning system within each unit to detect instances of corruption within Yemeni Islamic banks

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

القسم الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة

إن التقدم والتطور السريع غير المسبوق في تكنولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات، واستخدام الحاسب الآلي والتقنيات التكنولوجية وبرامجها في معالجة البيانات المحاسبية، في كثير من الوحدات الاقتصادية.. كل ذلك قد عكس أثره الإيجابي على مهنة التدقيق، واستلزم من المدققين الداخليين اكتساب مهارات وخبرات متعددة، في استخدامات نظم المعلومات الإلكترونية وبرامجها، وتغيير أساليب التدقيق التقليدية اليدوية إلى الأساليب الإلكترونية؛ لزيادة الكفاءة والفاعلية، في تنظيم عمليات التدقيق، ونظام الرقابة الداخلية.

كما سمح استخدام تكنولوجيا المعلومات – في نظام الرقابة الداخلية – بإجراء رقابة دقيقة وشاملة على البنوك، وضمان نظام رقابي داخلي فعال ذي جودة عالية؛ للحد والتقليل من أي تجاوزات: سواء كانت مالية أو إدارية.. وكذلك لمنع أي تلاعب في البيانات والمعلومات في التقارير المالية، والعمل على تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة التي تحتاجها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ومتابعة حسن تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية الموضوعة؛ للحد من المخاطر المحتملة والأخطاء التي قد تتعرض لها البنوك.

كما يعد نظام الرقابة الداخلية، من أهم الأقسام التي تتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ نظرًا للمخاطر المتعلقة بسلامة وأمن المعلومات المحاسبية، وضمان عدم إعطاء معلومات مُضللة للمستثمرين، والحصول على مخرجات ذات درجة عالية من الملاءمة والموثوقية.. ومن المهم أن يتضمن أي نظام محاسبي إلكتروني، وسائل للرقابة على البيانات؛ إذ يعتبر من المفاهيم المرتبطة بمهمة جمع البيانات ومعالجتها، وتخزينها، وتحديثها، واسترجاعها، وتطبيق الإجراءات المستمدة من الخبرات العلمية والعملية؛ لحل المشكلات الواقعية.

ولمواكبة هذه التغيرات، يُستوجب وجود نظام رقابة داخلية ذي جودة عالية، يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية؛ من أجل ضمان استقرار النظام البنكي، بحيث يسهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء الخدمي في البنوك.. كما إن استخدام تكنولوجيا المعلومات، يؤدي إلى رفع كفاءة التشغيل، وزيادة الكفاءات الفنية اللازمة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد تقرير عن فعالية وجودة نظام الرقابة الداخلية في البنوك، وعدم حدوث أي نية للغش الإداري أو التلاعب في إعداد التقارير المالية.. وتواجه البنوك كثرة في العمليات

الإلكترونية مع تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.. كما تواجه صعوبة في تطوير نظام الرقابة الداخلية؛ ليتناسب مع التطور الحاصل في العمليات المصرفية الإلكترونية.. ولما لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من تأثير: على النظام المحاسبي، ونظم المعلومات المحاسبية، وعلى نظام الرقابة الداخلية، فإن على البنوك أن تهتم بتأهيل موظفي إدارة نظام الرقابة الداخلية، وأن توليهم عناية خاصة؛ لتأهيلهم التأهيل الملائم الذي يتناسب مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، إذ استخدام النظم الإلكترونية في معالجة البيانات المحاسبية، لا يؤثر على أهداف نظام الرقابة الداخلية، لكنه يؤثر في النظم والإجراءات الرقابية التي تطبقه البنوك.. وهناك أثر في استخدام النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات المحاسبية إلكترونيًا، ومعالجة المخاطر الإدارية المتعلقة بها.. ومن هنا تنبثق مشكلة الدراسة، التي تستلزم الإجابة عن التساؤل الرئيسي الأول المتمثل في:

ما هو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات – في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية – في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي الأول، تساؤلات فرعية متمثلة في الآتي:

1- ما أثر البرمجيات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية؟

2- ما أثر الأجهزة والمعدات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية؟

3- ما أثر شبكات الاتصال في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية؟

4- ما أثر قواعد البيانات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية؟

التساؤل الرئيسي الثاني:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية، في متوسطات إجابات إفراد العينة المبحوثة، حول أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخدمة)؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في:

قياس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات، في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

وذلك من خلال تحديد الأهداف الفرعية للدراسة المتمثلة في التالي:

1- قياس أثر البرمجيات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

2- قياس أثر الأجهزة والمعدات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

3- قياس أثر شبكات الاتصال في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

4- قياس أثر قواعد البيانات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في الآتي:

محاولة الوصول إلى نتائج بحثية، يمكن – من خلالها – تقديم التوجيهات والمقترحات، التي تساعد البنوك الإسلامية، على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية.

خامسًا: فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الأسئلة المطروحة، تم صياغة **الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة على النحو التالي:**

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، بين تكنولوجيا المعلومات وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية"، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البرمجيات، وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية؛ وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأجهزة والمعدات، وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية؛ وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين شبكات الاتصال، وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية؛ وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين قواعد البيانات، وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية؛ وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية – في متوسطات إجابات إفراد العينة المبحوثة – حول أثر تكنولوجيا المعلومات، في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في البنوك الإسلامية

بالجمهورية اليمنية، تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخدمة).

سادسًا: نموذج الدراسة:

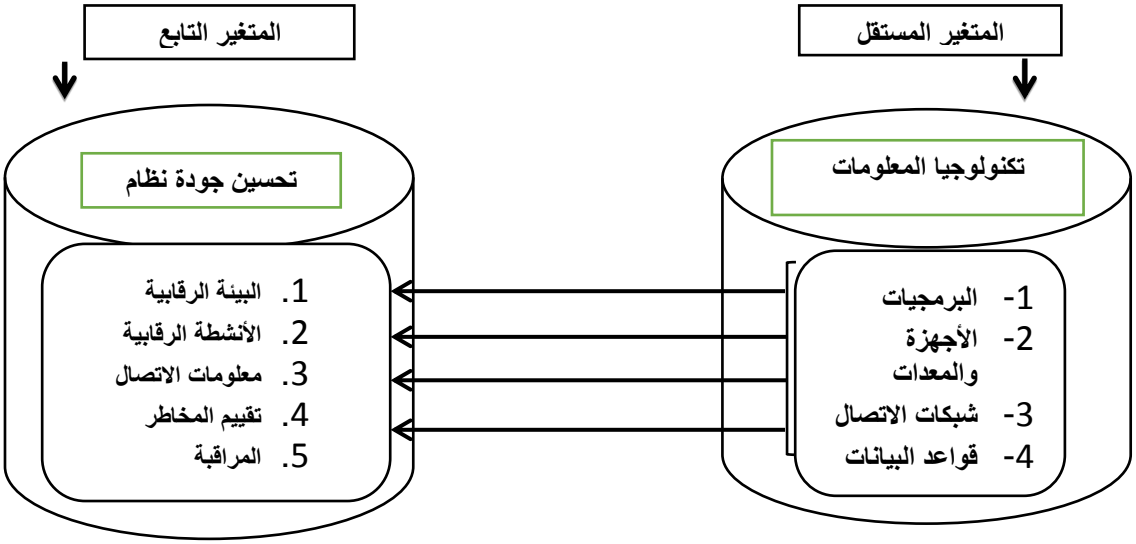

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

سابعًا: منهجية الدراسة:

سوف تقوم الدراسة باستخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع البيانات ثم مقارنة وتحليل وتفسير المعلومات والحقائق، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعية (The statistical package for the social sciences–SPSS) وأيضا الاستعانة بالكتب والأبحاث والرسائل العلمية؛ وصولًا لتحليل نتائج الدراسة الميدانية، المتعلقة بأثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

ثامنًا: مصادر الدراسة:

1- **مصادر ثانوية:** تمثلت هذه المصادر في الأبحاث والدراسات والمقالات والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة

2- **مصادر أولية:** تمثلت في استبانة، تحتوي على مجموعة من الأسئلة المقدمة إلى الموظفين، المتواجدين في قطاع البنوك الإسلامية، العاملة في أمانة العاصمة صنعاء.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

تاسعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على دور استخدام تكنولوجيا المعلومات، في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية، في البنوك الإسلامية اليمنية.
2. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على مستوى البنوك الإسلامية، لأمانة العاصمة صنعاء.
3. **الحدود البشرية:** الموظفون العاملون في دائرة الرقابة الداخلية، في البنوك الإسلامية اليمنية.

عاشرًا: مصطلحات الدراسة:

1-مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

هي مجموعة من الوسائل والطرق الحديثة، والمكونة من أجهزة وبرامج الحاسوب، القائمة على إدارة ومعالجة البيانات وتلخيصها وتخزينها إلى معلومات، والتي تسهم في دعم القرار داخل المؤسسات المالية.

2-مفهوم الرقابة الداخلية:

هي عمليات تُنجز من قِبل مجلس إدارة المنظمة، وصممت لتوفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بإنجاز الأهداف المتمثلة في (فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية، وإمكان الاعتماد على التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والمعايير).

3-مفهوم المخاطر:

هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد من عمليات الشغيل، التي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر إيجابًا - وتكون فرصة - أو سلبًا ويكون خطرًا أو تهديدًا.

4-مفهوم البنوك الإسلامية:

هي مؤسسات مالية مصرفية؛ لتجميع الأموال، وتوظيفها، وتقديم الخدمات المصرفية.. بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، وبما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي.

الحادي عشر: الدراسات السابقة

سيتم تناول الدراسات السابقة؛ من خلال تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول الدراسات العربية، والقسم الثاني الدراسات الأجنبية، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقل حداثة:

- **الدراسات باللغة العربية:**

1- دراسة راشد (2023) بعنوان (أثر تكنولوجيا المعلومات في النظام الأمني والرقابة الداخلية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات، في تحسين النظام الأمني والرقابة الداخلية.. وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة: في مدى فاعلية تكنولوجيا المعلومات، في تطوير نظام الرقابة الداخلية.. وكان مجتمع الدراسة في المؤسسات والهيئات الحكومية.. أما عينة الدراسة فتمثلت في العاملين في هذه المؤسسات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي: تسهم تكنولوجيا المعلومات في العملية الاقتصادية؛ فهي تسمح بالوصول إلى المعلومات والمعرفة في أي وقت ومكان.. وإن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري؛ من خلال وضع البرامج التعليمية والتدريبية، التي تعمل على تنمية مواهبه وكفاءته العملية.. وأن وجود نظام رقابة داخلية، يعتمد على الأجهزة الإلكترونية، يساعد في تحسين عمليات إدخال البيانات المحاسبية، وتشغيلها، وإخراجها بشكل صحيح.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: تقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري؛ من أجل تحديد جوانب الضعف، ووضع الإجراءات المناسبة؛ لمعالجة الانحرافات إن وجدت، وضرورة وجود دائرة مستغلة لمعالجة البيانات الإلكترونية في الهيكل التنظيمي، ووجود صيانة وتطوير مستمرين للنظام ومكوناته، وإجراء عمليات التحقق من: معقولية وصحة واتساق المدخلات والمخرجات.

2- دراسة أمينة وسندس (2022) بعنوان (أثر تقنية البلوكشين على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العراقية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أثر استخدام تقنية (البلوكشين) على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العراقية، وتمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية: في ما إذا استخدام تقنية البلوكشين، قد أثر على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، وكان مجتمع الدراسة البنوك التجارية العراقية.. أما عينة الدراسة فتمثلت في العاملين في هذه البنوك، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي: وجود ارتباط وتأثير معنوي لتقنية البلوكشين على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية؛ ما يعني إدراك البنوك التجارية لأهمية الاهتمام بتقنية البلوكشين؛ بهدف تحقيق نظام محاسبي داخلي قادر على تحسين أداء البنوك، وافتقار البنوك التجارية إلى تشجيع العاملين، على التحكم بانفعالات وردود فعل الزبون؛ من أجل الحد من الآثار والسمعة السلبية التي تعود على البنك.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة الاعتماد على التقدم الحديث لتقنية البلوكشين؛ بهدف تحسين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، وضرورة ضمان التعامل الفعال بين جميع العاملين لدى البنوك التجارية؛ بهدف تحقيق طموحاتها على الأمد البعيد، وضرورة تبني استراتيجية طويلة المدى برؤية وأهداف استراتيجية؛ لتحسين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

3- دراسة زينب، وهاجر (2022) بعنوان (مخرجات محافظ الحسابات ودورة في تحسين جودة الرقابة الداخلية)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات، في تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجزائر، وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة في: ما هو دور مخرجات محافظ الحسابات في تحسين جودة الرقابة الداخلية؟ وكان مجتمع الدراسة في ولاية (أدرار) أما عينة الدراسة، فتمثلت في أساتذة ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي: أن الرقابة الداخلية، تهدف إلى ضمان صحة البيانات المالية والمحاسبية، على مدى صحة الأداء، وكذا نتائج القوائم المالية والمركز المالي.. ويقوم محافظ الحسابات باكتشاف نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية، وإبرازها في تقريره النهائي.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: الاهتمام بالتقارير التي يعدها محافظ الحسابات، خاصة التقرير الخاص بنظام الرقابة الداخلية، وضع برامج لتوعية العاملين حول الرقابة الداخلية، وتحسيسهم بضرورتها ودورها الفعال داخل المؤسسة، والأخذ (بعين الاعتبار) التوصيات المقدمة من طرف محافظ الحسابات، والقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة في أسرع وقت.

4- دراسة مصطفى (2021) بعنوان (نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني وأثره على تقويم الأداء في المصارف)

هدفت هذه الدراسة، إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في ضوء الأنظمة الإلكترونية، وبيان السمات الجوهرية ودورها في معالجة البيانات المحاسبية الإلكترونية، وتقييم مدى كفاءتها وفاعليتها للتطبيقات العلمية في المصارف.. وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة في: هل إجراءات الرقابة والحماية الإلكترونية (المطبقة في المصارف) فعّالة في التصدي للتحديات والمخاطر، التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وهل هي مناسبة من الناحية العملية، وكان مجتمع الدراسة المصارف الأهلية العاملة في مدينة أربيل، أما عينة الدراسة فتمثل الموظفين العاملين في هذه المصارف، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي: تحدث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛ لأسباب تكون خارجية (أو داخلية) تتعلق بموظفي البنك؛ نتيجة قلة الخبرة والوعي والتدريب، أو بسبب انعدام سياسات واضحة ومكتوبة لإدارتها.. ويتأثر الهيكل التنظيمي للبنك؛ في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، نتيجة لتركيز عدد كبير من الخطوات المحاسبية في إدارة قسم الحاسبة الإلكترونية.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة الاهتمام بوضع أساليب رقابة مناسبة وفعالة، في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛ للحد من الوصول غير المرخص للبيانات أو تعديلها أو الحذف منها أو إجراء أي تغيير فيها.. وضرورة وجود فريق مراقبة من المراجعين الداخليين، للرقابة على عمل موظفي قسم الحاسبة الإلكترونية.

5- دراسة الشريدة، والسامرائي (2021) بعنوان (دور استخدام تقنية الأنظمة المحاسبية المؤتمتة في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته)

هدفت هذه الدراسة، إلى إظهار العلاقة بين استخدام تقنية الأنظمة المحاسبية المؤتمتة، وأثرها في تعزيز كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.. وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة: حول التحديات المعاصرة التي تواجه استخدام تقنية الأنظمة المحاسبية المؤتمتة، في إنجاز الأعمال الحسابية الرقمية في الوحدات الحسابية التابعة للجامعات البحرينية، وأثرها في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته.. وكان مجتمع الدراسة (الجامعات البحرينية) أما عينة الدراسة فتمثلت في مديري وموظفي الوحدات، ذات العلاقة بالعمل المحاسبي والرقابي في هذه الجامعات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي: أن استخدام الأنظمة المحاسبية المؤتمتة – في الجامعات البحرينية – يسهم بشكل كبير في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته.. كما إن استخدام الأنظمة المحاسبية المؤتمتة، سيؤثر بشكل إيجابي على جودة العمل الرقابي؛ وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة، إذ الجزء الأغلب من هذه الإجراءات الرقابية، سينفذ عن طريق الأجهزة والبرامج المستعملة.. وبذلك فإن أهداف نظام الرقابة الداخلية لن تتغير، وإنما إجراءات أساليب النظام هي التي سيطرأ عليها التغير، واستخدام الأنظمة المحاسبية المؤتمتة، سوف يعزز من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية؛ مما ينعكس بصورة إيجابية على كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية والأجهزة العليا للرقابة؛ لأنه سوف يسهل عملية تقويم الأداء والمساءلة.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة استخدام برامج الأنظمة المحاسبية المؤتمتة –

بجميع أنواعها – في مجال نظم المعلومات المحاسبية؛ وذلك لأن استعمالها سيزيد من كفاءة هذه النظم وفاعليتها. وبالتالي سيضيف قيمة وميزة تنافسية للوحدات الحسابية في الجامعات البحرينية، وسوف يكون له تأثير إيجابي واضح ومباشر، على مستقبل تلك الوحدات والأفراد العاملين فيها. كما يوصى بضرورة رفع التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين العاملين في الجامعات؛ إذ محاسب المستقبل ينبغي أن يكون لديه معرفة تقنية باستخدام الأنظمة المحاسبية المؤتمتة، وأن يكون ملما بكيفية استعمالها؛ من أجل توظيف هذه المعرفة عند قيام الوحدات الحسابية، باختيار وتحديد أنواع تقنيات المعلومات والاتصالات الواجب استعمالها، والتي تتناسب مع طبيعة عمل تلك الوحدات.

6- <u>دراسة بكراوي، وشحمي (2020) بعنوان (دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقييم نظام الرقابة الداخلية)</u>

هدفت هذه الدراسة، إلى ربط استخدام تكنولوجيا المعلومات بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة في: إلى أي مدى يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تدعم فاعلية الرقابة الداخلية؟ وكان مجتمع الدراسة (مؤسسات التعليم العالي) أما عينية الدراسة، فتمثلت في الموظفين وأساتذة جامعيين في هذه المؤسسات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي: أن لاستخدام تدقيق تكنولوجيا المعلومات – في بيئة الرقابة الداخلية – فعاليةً في تحسين الإجراءات الرقابية، والسياسات المتعلقة بالأنظمة في إنجاز الأعمال الرقابية، وأن استخدامها يؤدي إلى تحسين أنظمة التشغيل المستمر، ويسهم في فرض استمرارية العمليات الرقابية، وتقييم جودة أداء الرقابة الداخلية، في اكتشاف ومنع الأخطاء قبل حدوثها.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة توسيع نطاق عمل الإعلام الآلي، في مختلف مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية، وضرورة رقمنة عمليات إدخال ومعالجة وإخراج معلومات المؤسسة، وضرورة إجراء التغذية العكسية للمعلومات باستخدام الوسائل التكنولوجية.

7- <u>دراسة الجبلي (2019) بعنوان (أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على مكونات نظام الرقابة الداخلية ومسؤولية مراجعي الحسابات عنها)</u>

هدفت هذه الدراسة، إلى معرفة أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات، على المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلي، ومسؤولية المراجع عن تلك المخاطر. وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة في: هل هناك أثر للمخاطر التي أوجدتها تكنولوجيا المعلومات، على المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية، وما هي حدود مسؤولية المراجع عن تلك المخاطر، وكان مجتمع الدراسة المؤسسات المصرية. أما عينة الدراسة فتمثلت

في مراجعي وموظفي الحسابات في هذه المؤسسات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي: أن لمخاطر تكنولوجيا المعلومات أثرا بالغا على نظام الرقابة الداخلية، إذ سيتسع نطاق ومهام نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم تعرضه لمزيد من المخاطر؛ إذ تلك المخاطر جعلت مكونات وعناصر هيكل الرقابة الداخلية الخمس المتعارف عليها، غير كافية لرقابة أنشطة تكنولوجيا المعلومات.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة تعديل مكونات وعناصر هيكل الرقابة الداخلية الخمسة؛ لتتلاءم مع أنشطة وخصائص تكنولوجيا المعلومات: كإضافة عنصر الاستجابة للمخاطر.

8- <u>دراسة غزال، سعيد، ومهاوة (2018) بعنوان (أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية)</u>

هدفت هذه الدراسة، إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة في: إلى أي مدى يمكن لتكنولوجيا المعلومات، أن تدعم فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وكان مجتمع الدراسة المؤسسات بولاية (الوادي) أما عينة الدراسة فتمثلت في: المراجعين الخارجيين والداخليين وأساتذة جامعيين متخصصين في هذه المؤسسات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي: أن لتكنولوجيا المعلومات دورًا أساسيًّا في تدعيم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتحسين إجراءاتها وأساليبها، ووجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. أي أن زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات – والتحكم فيها – أديا إلى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وأن لتكنولوجيا المعلومات دورا مهما في تصحيح الأخطاء والانحرافات في نظام الرقابة الداخلية، وتحديد أماكن الخطر، والعمل على معالجتها في أسرع وقت ممكن. كما إن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثيرًا كبيرًا في فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛ وذلك من خلال الجودة والسرعة في المعلومات المقدمة.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة حماية أمن المعلومات من الضياع أو الاختراق، وتخزين المعلومات في أماكن آمنة، وضرورة توفير أجهزة احتياطية جاهزة للاستخدام في حالة عطل المعدات المادية والبرمجية، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطبيق نظام الرقابة الداخلية؛ بحيث يمكن توفير بيئة رقابية جيدة، ومواكبة التطورات العلمية الحديثة في

مجال تكنولوجيا المعلومات؛ من خلال الاشتراك في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة، ومتابعة المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأخيرا التدريب الجيد للمدققين، الداخلين على إجراءات وأساليب نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

9- دراسة السامرائي (2016) بعنوان (أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية)

هدفت هذه الدراسة، إلى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية، على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة (عَمّان) وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة: في ما إذا أثر نظام الرقابة الداخلية (بأبعادها) على جودة التقارير المالية بأبعادها. وكان مجتمع الدراسة في شركات الصناعات الدوائية الأردنية، أما عينة الدراسة فتمثلت في المديرين الماليين والمحاسبين، وأعضاء لجان التدقيق في هذه الشركات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية، والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية؛ من حيث الملاءمة الصادقة في شركة الصناعات الدوائية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية؛ من حيث التمثيل الصادق في شركة الصناعات الدوائية الأردنية، المدرجة في بورصة عمان.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات تمثلت فيما يلي: وضع برامج رقابية وفعالة؛ لإجراء مراقبة دورية لها وضبطها من قبل إدارة الشركة؛ لتقديم تقارير أفضل عن نتائج الأعمال الخاصة بها، وإجراء دراسات على جودة التقارير المالية، وربطها مع أخلاقيات العمل في الشركة؛ للوصول إلى تقارير تعكس طبيعة العمل داخل الشركة وكفاءة العاملين فيها، وتقييم المخاطر التي تواجهها الشركات – بصورة مستمرة – من قبل قسم المراجعة الداخلية؛ لتفادي تجاوز تلك الأخطاء، وخروج السيطرة عنها، وبالتالي سيترتب عليها آثار على طبيعة العمل داخل الشركة.

- **الدراسات باللغة الأجنبية:**

1- دراسة كلٍّ من Dena, Nunuy& Ivan (2020) بعنوان (تأثير نظام الرقابة الداخلية والمعلومات عند استخدام تكنولوجيا والالتزام التنظيمي لأداء المسائلة الحكومية)

هدفت هذه الدراسة، إلى تحديد أثر نظام الرقابة الداخلية الحكومية، واستخدام تقنية المعلومات، والالتزام التنظيمي على أداء المسائلة في المؤسسات الحكومية. وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة: في تأثر نظام الرقابة الداخلية ومعلوماتها؛ عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والالتزام التنظيمي لأداء المساءلة الحكومية. وكان مجتمع الدراسة مقاطعة (جاوة الغربية) في (إندونيسيا) أما عينة الدراسة، فتمثلت في خمس وحدات

عمل حكومية محلية في هذه المقاطعة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي: وجود تأثير إيجابي كبير بين نظام الرقابة الداخلية الحكومية، واستخدام تقنية المعلومات والالتزام التنظيمي على أداء المساءلة في المؤسسات الحكومية: بشكل جزئي ومتزامن. **كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها:** يجب على الحكومة، النظر في نظام رقابة داخلي سليم، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والالتزام التنظيمي القوي فيها. وأوصت بإضافة بعض المتغيرات المستغلة لنظام الرقابة الداخلية الأخرى، التي من المحتمل أن تؤثر على أداء المساءلة الحكومية.

2- دراسة كلٍّ من Maralus، and Hari (2019) بعنوان (تأثير كفاءة الموارد البشرية وتطبيق نظام الرقابة الداخلية واستخدام تقنية المعلومات على جودة البيانات المالية)

هدفت هذه الدراسة، إلى الحصول على أدله تجريبية حول تأثير كفاءة الموارد البشرية، وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، واستخدام المعلومات التقنية على جودة البيانات المالية الحكومية. وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة: في كيف تؤثر كفاءة الموارد البشرية، على تطبيق نظام الرقابة الداخلية في استخدام تقنية المعلومات على جودة البيانات المالية. وكان مجتمع الدراسة الجهة الحكومية لسيانجور ريجنسي. أما عينة الدراسة فتمثلت في منطقة SKPD في هذه الحكومة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي: إن كفاءة الموارد البشرية تؤثر على جودة البيانات المالية، أي كلما كانت كفاءة الموارد البشرية أفضل، فإنها ستجعل جودة البيانات المالية أفضل. وأن للموارد البشرية تأثيرًا إيجابيًّا على جودة البيانات المالية. كما يؤثر تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، على جودة البيانات المالية، ويؤثر استخدام المعلومات التكنولوجية على جودة البيانات المالية.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات تمثلت فيما يلي: يجب على المنظمات الإقليمية (OPD) تحسين بيئة الرقابة؛ من خلال الانتباه إلى الالتزامات تجاه الكفاءات، ووجود إجراءات فعالة؛ لرصد نتائج السلطة والمسؤولية المفروضة، لتحسين جودة التقارير المالية الحكومية المحلية، بما يتوافق مع أحكام التشريع. ويجب تحسين توصيل المعلومات؛ باستخدام أشكال مختلفة من الاتصال الذي يناسب احتياجاتهم، وإدارتها وتطويرها؛ لتحسين نظام المعلومات في محاولة تحسين الاتصال على أساس مستمر؛ لتوفير الثقة في الضبط والتوازنات داخل حكومة سيانجور ريجنسي.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

3- دراسة كلٍّ من Jian, Ying, Bin, Chunli& Longwen (2017) بعنوان (هل يمكن للاستثمار في تقنية المعلومات تحسين فعالية الرقابة الداخلية؟)

هدفت هذه الدراسة، إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وفاعلية الرقابة الداخلية. وتمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة: في تأثير عملية الاستثمار في تحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية. وكان مجتمع الدراسة الشركات الصينية، أما عينة الدراسة فتمثلت في المديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي: أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، مرتبط بشكل كبير (وإيجابي) بفعالية الرقابة الداخلية. ويختلف الارتباط الإيجابي باختلاف الظروف؛ وعلى وجه التحديد عندما تكون محاذاة استراتيجية الأعمال بين تكنولوجيا المعلومات أعلى، أو استخدام المديرين التنفيذيين لتكنولوجيا المعلومات بشكل متكرر. كما إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، يُحسّن بشكل كبير، فعالية الرقابة الداخلية والعكس صحيح.

كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ينبغي على المديرين التنفيذيين للشركة التدريب، والعمل على استخدام تقنيات المعلومات بشكل متكرر؛ بحيث تعمل على إعطاء أعمال استراتيجية، تُبنى عليها إدارة الرقابة الداخلية، وتعمل على رفع كفاءة وفاعلية الشركات المدرجة، وضرورة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات؛ حتى تعمل على تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تكنولوجيا المعلومات بأبعادها (البرمجيات، والأجهزة والمعدات، وقواعد البيانات، وشبكات الاتصال) في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية، ومدى الالتزام بأنظمة وسياسات وقوانين ولوائح، ومدى كفاءة وفاعلية نظامها الداخلي للإجراءات الرقابية. كما بينت المخاطر والمشاكل، الظاهرة في إدارتي الرقابة والمراجعة الداخلية؛ وذلك في ظل تدخل تكنولوجيا المعلومات، وبيان العلاقة القوية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات، وفاعلية عمليات الرقابة الداخلية، وأثرها في تحسين جودة عمليات وخدمات البنك.

القسم الثاني

الإطار النظري للمتغير المستقل

مفهوم وأهمية وأهداف ومكونات تكنولوجيا المعلومات:

أولا: تمهيد:

تزداد حاجة المنشآت، إلى سرعة الاستجابة للتغيرات المتوقعة وغير المتوقعة، الحاصلة في بيئة العمل، الأمر الذي يجعلها تعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات؛ لمواجهة ظروف تلك البيئة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة للمنشآت اليوم؛ إذ تستخدم للحصول على المعلومات، وتحليلها، وتقديمها بطريقة أسرع وأكثر كفاءة. وتركز تكنولوجيا المعلومات – بشكل أساسي – على الوسائل التكنولوجية، التي تمكن المنشأة من اتخاذ قرارات سليمة، ووضع استراتيجية مناسبة، تدعم الأداء في مختلف الوحدات. وتعطي المنشأة قدرة على تحقيق ميزة تنافسيةٍ بين نظيراتها. ويتضمن عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة متكاملة من المعارف والمعلومات، ومجموعة من التقنيات والأدوات والوسائل والنظم المختلفة، التي يتم توظيفها لخدمة أهداف المنشأة؛ بما فيها هدف ضبط الرقابة الداخلية في المنشآت.

وتبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات في حل المشكلات، وتطويق الفساد والسيطرة على معالجته والوقاية منه؛ وذلك من خلال تأهيل وتدريب العنصر البشري على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك بوضع البرامج التعليمية والدورات التدريبية، التي تعمل على تنمية مواهبه وكفاءته العملية.

ثانيا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

إن مفهوم تكنولوجيا المعلومات، يعتبر من أكثر المفاهيم استخداما في الدراسات المعاصرة؛ فهو مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد، وهو أحد مفردات التطور التكنولوجي. ولقد تباينت اتجاهات الباحثين في دراساتهم لتكنولوجيا المعلومات، إذ يتفق كل من (Sukanya,2016; Awamleh& Ertugan,2021) على أن تكنولوجيا المعلومات، تمثل الأدوات التي تستخدمها المنشآت؛ للحصول على المعلومات، وتحليلها، وتقديمها بطريقة أسرع وأكثر كفاءة. إذ أصبحت جميع العمليات والمهام في منظمات الأعمال تعتمد – وبشكل أساسي – على تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وما تقدمه من تقنيات قادرة على تسهيل الوظائف، وأنها توفر معلومات متخصصة لكافة القطاعات، وتساعد في اتخاذ القرارات الجيدة في الوقت المناسب، ما ينعكس على كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها ومواكبة التغيرات.

ويُعرف (Chen, Wang, Nevo & Eur, 2013, 2)، تكنولوجيا المعلومات بأنها " قدرة المنشأة على

اكتساب، أو نشر وجمع وإعادة تكوين موارد تكنولوجيا المعلومات، في دعم وتعزيز استراتيجيات الأعمال وإجراءات العمل، ومساعدة المنشأة في التفوق على منافسيها من حيث مقاييس الأداء"

كما عرف (Bi, Davison& Smyrnios, 2019, 3) تكنولوجيا المعلومات بأنها "قدرة المنشأة على تجميع موارد تكنولوجيا المعلومات، ودمجها، ونشرها؛ للتنبُؤ وتلبية احتياجات سوق العمل، والاستفادة من الفرص المتاحة؛ نتيجة التغيرات في البيئة المحيطة، التي تمثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (القدرة من الداخل إلى الخارج) والقدرة على توسيع أعمال تكنولوجيا المعلومات (التفكير والشراكة الاستراتيجيان بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات) والقدرة على ربط تكنولوجيا المعلومات الخارجية، بقدرة الشركة على استغلال موارد تكنولوجيا المعلومات؛ من أجل تطوير اتصالات دائمة – قائمة على تكنولوجيا المعلومات – مع شركاء الأعمال للاستشعار والاستجابة لفرص السوق". وعرف (الأرقط، وآخرون،2022، ص18) تكنولوجيا المعلومات على أنها "استخدام مجموعة من الوسائل والطرق الحديثة والمبتكرة والمتقدمة، في معالجة البيانات من حواسيب وشبكة معلومات واسعة النطاق؛ للحصول على تلك المعلومات، ومن ثم القيام بمعالجتها وتخزينها؛ من أجل الوصول إلى تحقيق هدف معين"

ومن خلال التعاريف السابقة لتكنولوجيا المعلومات، يرى الباحثان "أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق الحديثة، المكونة من أجهزة وبرامج الحاسوب القائمة على إدارة، ومعالجة البيانات وتلخيصها وتخزينها إلى معلومات، والتي تسهم في دعم القرار داخل المؤسسات المالية"

ثالثا: أهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات:

تبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات؛ من خلال فتح آفاق جديدة في منشآت الأعمال، وزيادة الكفاءة والفعالية في العمليات التشغيلية؛ ما يساعد في نجاح الأعمال عن طريق توفير الوقت وزيادة الإنتاجية.. وبالنظر إلى الدور المتعاظم للتعاملات الإلكترونية التي أوجدها التحول الرقمي، وضرورة التركيز على تأمين المعاملات – من التهديدات والمخاطر التي تواجهها – فقد جعل هناك حاجة ملحة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ من أجل البقاء في القمة والحفاظ على قدرتها التنافسية، وتحقيق الفاعلية في أعمال الرقابة الداخلية. (المري، 2023، 1319)

وأشارت دراسة (الخزرجي،2022،31) لمجموعة من الأسباب الموضوعية التي تُبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات منها:

1- القضاء على جميع حواجز الوقت في عالم الصناعة، والمال، والأعمال، والتجارة وغيرها

2- التوسع في استخدام شبكات الحاسوب، الذي من شأنه السماح بالاتصال المباشر بين أجهزة الحاسوب بعضها البعض؛ مما يسمح بتبادل المدخلات والمخرجات خلال تلك الشبكة.

3- تلبية التطورات الاقتصادية والاجتماعية، واتساع نطاق الأهداف؛ لخدمة أصحاب الوحدة الاقتصادية، وخدمة مختلف شرائح المجتمع، والإسهام في إمكان إيجاد منتجات أو خدمات جديدة.

4- اتباع أساليب التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى الدقة العالية، وتحسين جودة العمل، وخفض التكاليف، واختصار الوقت، وتقليل المخاطر المتعلقة بالتوسع بالمعلومات والبيانات.

5- إرساء القاعدة التكنولوجية؛ لبناء نظم إدارة المعرفة في المنشآت لتعزيز عناصر الميزة التنافسية.

رابعا: أهداف تكنولوجيا المعلومات:

أشارت دراسة(بولخوة،2016) ودراسة (باعلي، سبع، 2022، 30) بأن تكنولوجيا المعلومات تتميز بمجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- **الأهداف المادية:** وتتمثل في الوفورات المادية المنخفضة في كلفة معالجة البيانات والمتحققة؛ نتيجة تقليل كلفة الأيدي العاملة، والاقتصاد في استخدام المواد اللازمة في عمليات المعالجة: كالرفوف ودواليب حفظ الملفات وغيرها من الأمور الأخرى.

- **الأهداف غير المادية:** التي تتمثل في تقديم أفضل الخدمات؛ بما يحقق أعلى درجات الرضا، ويمنح المؤسسة مركز تنافسي يميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، ويمكن أن نوجزها فيما يلي (باعلي، وآخرون،2022، 30).

1- جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وأقل تكلفة.

2- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة التي تدعم عملية اتخاذ القرار.

3- تعزيز الشفافية؛ بما يؤدي إلى تقليل وقوع الأخطاء والتزوير.

4- تقديم خدمات أفضل للموظفين والمراجعين؛ ما ينعكس إيجابيا على المؤسسة.

5- القضاء على ضياع الوقت والجهد والموارد.

ويرى الباحثان أن استخدام تكنولوجيا المعلومات، يسهم بشكل كبير في تعزيز فاعلية نظام المعلومات؛ إذ استخدامها سيوفر أكبر قدر من المعلومات الدقيقة، التي يُمكن للأطراف المستفيدة الاعتماد عليها، والاستفادة منها في الوقت المناسب، والشكل المطلوب؛ لاتخاذ القرارات.

خامسا: مكونات تكنولوجيا المعلومات:

يُنظر لتكنولوجيا المعلومات، على أنها مجموعة من الأدوات، التي تساعد – بالعمل مع المعلومات – في إنجاز المهام المتعلقة بمعالجة البيانات؛ وذلك من خلال تنفيذ ثلاث عمليات أساسية وهي: 1- استقبال البيانات2- ومن ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات3- وأخيرًا استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات لدى العديد من الجهات والإدارات (إبراهيم، 2016، 24) كما تتكون تكنولوجيا المعلومات، من مجموعة من العناصر المتكاملة، المتفاعلة بعضها مع بعض، والمتمثلة فيما (Prikhno, Kuksa،Mihaylov,2021, 2)

1. المكونات المادية:

وهي المعدات المستخدمة في: أنشطة الإدخال والمعالجة والإخراج في نظام المعلومات، أي هي عبارة عن حاسوب، وأجهزة ملحقة به وتتمثل في:

أ. **أجهزة الإدخال:** وتتمثل في لوحة المفاتيح، وأجهزة التأشير (الفأرة) وشاشة اللمس، وكاميرا رقمية، والميكروفون، وغيرها من الأدوات.

ب. **أجهزة الإخراج:** وتتمثل في الطابعة الحبرية، والشاشات، ووسائل إخراج الصوت وغيرها.

ت. **أجهزة التخزين:** وهي الأدوات التي يمكن عن طريقها خزن الوثائق والبيانات: على شكل ملفات متمثلة في: القرص الصلب، والقرص المرن، والقرص المضغوط، وغيرها من أجهزة التخزين.

ث. **وحدة المراجعة المركزية:** وهي المكان الذي تتم فيه معظم العمليات الحسابية والمنطقية، وتمثل وحدة السيطرة.

ج. **أجهزة الاتصالات والشبكات:** وتستخدم لنقل وتبادل المعلومات لمسافات بعيدة.

ح. **البرمجيات:** وهي الوسائط المتعددة والمتعلقة في إدارة قواعد البيانات الإلكترونية.

خ. **البيانات:** وهي تعتبر من أهم الموارد الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات.

د. **الإجراءات والتعليمات:** وهي التي توضح كيفية استخدام العناصر السابقة.

2. المكونات المعنوية:

إن المكونات السابق ذكرها، لا يمكن أن تحقق أهدافها بدون العنصر البشري. ويكاد يتفق أغلب المتخصصين في هذا المجال، على أهمية العنصر البشري في إدارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات،

والتي تفوق أهمية المستلزمات المادية على نحو كبير، **ويمكن تصنيفهم إلى:** (بولخوة،2016،24)

أ- **المتخصصون:** هم محللو ومصممو النظم، ومختصو تشغيل الأجهزة وصيانتها، والمتخصصون في تكنولوجيا المعلومات يطلق عليهم تسمية "رأس المال الفكري" في النظام.

ب- **الإداريون:** يشارك في إدارة النظام: مسؤول قاعدة البيانات، والموظفون المستخدمون لأنظمة المعلومات كمستفيدين لمنتجات النظام (من محاسبين، ورجال بيع، ومهندسين، ومدراء ومستهلكين)

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

القسم الثالث

الإطار النظري للمتغير التابع

مفهوم وأهمية وأهداف ومبادئ ومكونات نظام الرقابة الداخلية:

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية:

تبنت العديد من الهيئات العالمية المختصة، تشريعات تتضمن تأكيدات هامة على إنشاء وتقييم أنظمة رقابة داخلية فعالة. ويعتبر نظام الرقابة الداخلية، خط الدفاع الذي يحمي مصالح المساهمين، وكافة الأطراف ذات العلاقة في المنشأة، ومصدر الاعتماد الذي يوليه المراجع الخارجي، عند فحص ومراجعة القوائم المالية. وقد تعددت مفاهيم الرقابة الداخلية؛ إذ عرفتها **معايير التدقيق الدولية** بأنها "عملية صممها وطبقها وحافظ عليها المسؤولون عن الحوكمة والإدارة، والموظفون الآخرون؛ لتوفير ضمان معقول حول إنجاز أهداف المنشأة، فيما يتعلق: بموثوقية إعداد القوائم المالية، وكفاءة وفعالية العمليات، والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010)

أما الرقابة الداخلية – وفقًا لمنظمة الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسية – فهي "مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل ضمان الحماية، والحفاظ على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الفعالية" (وهاب، وافي، 2022، 7)، أما لجنة حماية المنظمات (COSO) فقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها "عمليات تُنجز من قِبل مجلس إدارة المنظمة، وصممت لتوفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بإنجاز الأهداف المتمثلة في (فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية، وإمكان الاعتماد على التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والمعايير) (COSO،2013، 3)

ثانيا: أهمية الرقابة الداخلية:

تأتي أهمية الرقابة الداخلية؛ من الإجراءات المختصة التي تقوم بها بصفة قانونية؛ للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، والتأكد من مشروعية الأعمال التي تم إنجازها، والتحقق من معالجة الانحرافات الناتجة من اتخاذ القرارات المختلفة للمنظمة (الكفراوي، 2010، 25).

وقد أشارت دراسة (المري، 2023، 1334) ودراسة (المطيري،2023، 36) لأهمية الرقابة الداخلية كونها أحد أهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة، التي تمثل الذراع الرئيسي للإدارة المتطورة في النهوض بكيان المؤسسة، والرقابة على الإجراءات المختصة التي تقوم بها بصفة قانونية؛ للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، والتأكد من سلامة ومشروعية الأعمال التي تم إنجازها؛ لتحقيق

أهداف المنظمة، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة، لمعالجة الانحرافات الناتجة عن عمل المنظمة أيا كان نوعها. كما أصبحت الرقابة عنصرا هاما – ليس فقط في مراقبة العمل – بل وفي تطبيق الإدارة بالأهداف، والسعي نحو الإتقان والجودة.. وتعتبر الرقابة الداخلية نظاما يحتوي على عناصر مكملة بعضها لبعض، وهذا النظام يصبح عرضة للاختلال، إذا فقد أحد عناصره، وعندها يكون قليل الفائدة. ويعتمد نظام الرقابة الداخلية على عوامل عديدة منها (حجم الشركة وطبيعة نشاطها، وطريقة تخزين ومعالجة البيانات والمتطلبات التنظيمية القانونية التي تحكم عمل المؤسسات) وتعتبر الإدارة هي المسؤولة عن ضع نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

ثالثا: أهداف الرقابة الداخلية:

يحقق نظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف التي أشارت إليها دراسة كلٍّ من (جابر، وخليفة، 2022، 40) ومنها:

حماية الأصول: وتشمل هذه الأصول، جميع متعلقات البنك المالية والعقارية والبشرية. ويدخل ضمن الأصول البيانات، وحمايتها من سوء الاستخدام أو الضياع، والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، ومطابقتها، ومدى إمكان الاعتماد عليها، والاستفادة منها، وتنمية الكفاءة التشغيلية في العمليات التشغيلية، وتوفر ضمان تحقيق السياسات، والأهداف التي تم وضعها، والعمل على تنفيذها، وتوفير الدقة في البيانات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها، والتحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية والموضوعية، وتنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات، والرقابة على استخدام الموارد المتاحة، وزيادة الكفاة الإنتاجية للمنشأة، وحسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها، وأخيرًا التدريب والعلاقات الإنسانية. **كما أن هناك أهدافًا أخرى تم الإشارة لها في دراسة (الدغيم،2017، 11) تتضمن ما يلي:**

1. **تحقيق الكفاءة والفاعلية في تسيير مواردها:** تهدف الإجراءات الرقابية – المطبقة في المؤسسة – إلى زيادة درجة الفاعلية، وضمان الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة؛ وذلك باتخاذ قرارات إدارية سليمة، بناءً على دقة ومصداقية المعلومات والبيانات المتوفرة، بمعنى تنمية وتشجيع الكفاءة التشغيلية في المؤسسة.
2. **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة (الموضوعة):** يتيح نظام الرقابة الداخلية متابعة نتائج القرارات – التي تصبح سياسات – فيتم إعداد تقارير دورية عن نتائج الأنشطة؛ ومن

خلالها يتم التأكد من الاستجابة للسياسات الموضوعة، وأن تشجيع مختلف مستويات العمل على الالتزام بالسياسات في المؤسسة، من شأنه أن يكفل تحقيق الأهداف المرسومة بأكبر فاعلية.

رابعا: أنواع الرقابة الداخلية:

لكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه، فلا بد من تفاعل مجموعة من النظم المحاسبية والإدارية في المنظمة، وهناك ثلاثة أنواع للرقابة الداخلية كما أشارت إليها دراسة (جابر، وخليفة،412022,) هي كالآتي:

1- **الرقابة الداخلية المالية (المحاسبية):** وهي الفحص المنتظم: للعمليات المالية، والقوائم، والسجلات المحاسبية المتعلقة بها؛ لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات الإدارية، وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقًا.

2- **الرقابة الداخلية التشغيلية (تدقيق الأداء):** نشأ هذا النوع من الرقابة؛ نتيجة التطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي. ويعرف هذا النوع من الرقابة بأنه: الفحص الشامل للوحدة التشغيلية، أو المنظمة ككل؛ لتقييم أنظمتها المختلفة، ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي؛ وفقًا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية؛ وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية.

3- **الرقابة الداخلية لأغراض خاصة:** يتعلق هذا النوع من الرقابة، بقيام المدقق الداخلي بمهام – حسب ما يستجد من موضوعات – توكلها له الإدارة العليا للقيام بها، وغالبًا ما يكون فجائيا، وغير مدرج ضمن خطة الرقابة الداخلية، ويشمل عادة عمليات التفتيش الفجائية، التي تهدف لاكتشاف الغش، أو الفساد، وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع.

خامسا: مبادئ ومكونات الرقابة الداخلية وفق أطار (COSO):

من أهم التغييرات في إطار (COSO) 2013 أن المفاهيم الأساسية الرئيسية –التي أُدخلت في هذا الإطار الأصلي– أصبحت الآن عبارة عن مبادئ مرتبطة بالمكونات الخمسة، ما يوفر الوضوح لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية، وفهم متطلبات الرقابة الداخلية الفعالة، كما يفترض إطار (COSO) 2013 أن المبادئ السبعة عشر، هي مفاهيم أساسية للمكونات الخمسة، وكلها ذات صلة بجميع الكيانات، وتحتاج إلى أن تكون حاضرة، وتعمل معًا بطريقة متكاملة؛ للحصول على نظام فعال للرقابة الداخلية: إذ أشارت دراسة (غزال، وآخرون، 2018، 18) إلى المكونات الأساسية للرقابة

الداخلية وفق إطار(COSO) 2013 وأهم المبادئ التي تمثل الركائز الأساسية، التي يحققها كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية، وفق إطار COSO الذي يعزز من قوة وفعالية ذاك النظام لأي مؤسسة، ويوضح الجدول أدناه هذه المكونات.

جدول رقم (1) وصف وعناصر مكونات الرقابة الداخلية

مكونات الرقابة الداخلية	وصف مكونات الرقابة	عناصر مكونات الرقابة
البيئة الرقابية	السياسات والإجراءات، والتصرفات والاتجاه العام، والإدارة العليا وأصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	-القيم الأخلاقية والنزاهة. -الالتزام بالكفاءة. -مجلس الإدارة أو مشاركة لجنة التدقيق. -الهيكل التنظيمي. -تحديد السلطات والمسؤوليات -سياسات وممارسات الموارد البشرية.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهداف أغراض التقرير المالي.	-الفصل الكافي للوجبات. -الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة. -السجلات والمستندات الكافية. -الرقابة المادية علي الأصول. -الاختيارات المستقلة علي الأداء.
المعلومات والاتصالات	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقدير عن عمليات الوحدة الاقتصادية.	أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات، الاكتمال، الدقة، التبويب، التوقيت، الترحيل، التلخيص.
تقييم المخاطر	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقًا للإطار الدولي للتدقيق.	-عمليات تقدير الخطر. -تحديد العوامل التي تؤثر علي الخطر. -إمكان حدوث الخطر. -قرار إدارة الخطر.
المراقبة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف.	متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

المصدر: (غزال، وآخرون، 2018، 18)

كما أشارت دراسة (مصطفى،2021، 26) إلى مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار كوسو (COSO) 2013 ومبادئه السبعة عشر بحسب الشكل التالي:

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

الشكل: (2) يوضح المبادئ السبعة عشر للمكونات الخمس للرقابة الداخلية حسب إطار (COSO)2013

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (coso, 2013, 4)

سادسا: أهداف ووسائل الرقابة الداخلية وفقًا للهيئات المحاسبية المختلفة:

أصدرت الجمعيات المحاسبية المهنية العديد من الأهداف والوسائل المتخصصة في نظام الرقابة الداخلية، ويلخص الجدول التالي تلك الأهداف والوسائل (دحدوح، القاضي، 2012،274):

جدول رقم (2) أهداف ووسائل الرقابة الداخلية وفقًا للهيئات المحاسبية المختلفة

الهيئة المحاسبية المعتمدة	الأهداف	الوسائل
المجمع الأمريكي للمحاسبين AICPA – 1949	- حماية الأصول بأنواعها. - ضبط الدقة والثقة في البيانات المحاسبية - تشجيع الالتزام بالسياسة الإدارية الموضوعة مقدما. - الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية	- الخطة التنظيمية - سائر الطرائق والمقاييس المتناسقة
الهيئة الفرنسية للخبراء المحاسبين ECCA – 1977	- ضمان المحافظة والحماية على الأصول بأنواعها ونوعية المعلومات - تطبيق تعليمات الإدارة - تدعيم الأداء وتحسينه - المحافظة على استمرارية المنشأة	- التنظيم - طرائق كل نشاط وإجراءاته
معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا PCCAB – 1978	- حماية الأصول بأنواعها - ضبط الدقة في البيانات المحاسبية - احترام السياسات الإدارية - توجيه سائر العمليات بالصفة المطلوبة	- مجموعة النظم المالية وغيرها
الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC	- الحماية الكاملة للأصول بأنواعها. - ضبط الدقة والاكتمال للسجلات المحاسبية وتهيئة المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب. - منع واكتشاف الغش والخطأ - الالتزام بالسياسات الإدارية والخطط والإجراءات والقوانين والتنظيمات. - ضمان إدارة منظمة وكفء العمل	- السياسات والإجراءات سواء كانت متعلقة بشكل مباشر بوظائف النظام المحاسبي أم غير متعلقة به.

المصدر: (دحدوح، القاضي، 2012، 274)

سابعا: ضوابط الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات:

تفرض نظم معالجة البيانات الحديثة تحديات لمخاطر جديدة، عند استخدامها في عملية الرقابة الداخلية؛ لذا يجب على الشركة اتخاذ الإجراءات التالية للحد من مخاطر تكنولوجيا المعلومات: (محمد، عميروش، 2018، 198).

1. تطبيق الرقابة والتوثيق لتكنولوجيا المعلومات؛ من خلال حصر الأشخاص المصرح لهم بالتغيير في البيانات، ووضع رقابة على القائمين لتشغيل النظم، وتحديد كيف يستطيع الموظف

مواجهة الطوارئ في أمن المعلومات.

2. التشفير لضمان سلامة المعلومات؛ إذ يتم تحويل الكتابة إلى رموز وعلامات غير مقروءة، واستخدام كلمة سر معقدة، وعدم كتابتها على المواقع المعروفة للموظفين.
3. وضع برامج ضد الفيروسات وتحديثها، بالإضافة إلى عدم تحميل الملفات ونسخها، إلا في حالة التأكد من سلامتها، واستغلال البيانات؛ وفقًا لطبيعة مهام ومسؤوليات مستخدمها.
4. محاولة التأكد من البرامج المستخدمة، ومدى مواكبتها للتغيرات التي تطرأ على أعمال الشركة، والتأكد من توفر القطع اللازمة لتشغيل البرامج.

ثامنا: معايير الرقابة الداخلية بحسب النموذج الامريكي (COSO):

تعد إدارة الشركة، هي المسؤولة – بشكل مباشر – عن إعداد تقرير عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وتقديم هذا التقرير لمدقق الحسابات الخارجي؛ وذلك من أجل تقييم مدى صدق ما ورد بتقرير الإدارة، حول فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة؛ وفقا لمعايير فعالية نظام الرقابة الداخلية، الصادرة عن المنظمات المهنية التي إذا التزمت بها إدارة الشركة، فإن نظام الرقابة الداخلية للشركة سيكون نظامًا فعالًا؛ ما يجعل الإدارة قادرة على إعداد قوائم مالية عادلة، يمكن الاعتماد عليها والثقة فيما يرد فيها، وتتضمن هذه المعايير ما يلي: (العازمي، 2012، 31-40).

1- معيار ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية:

وبموجب هذا المعيار، فإن إدارة الشركة يجب أن تدرك الهدف من وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية في الشركة؛ لأن هذا الهيكل هو بمثابة ضمان لإعداد ونشر قوائم مالية عادلة، يمكن الثقة فيها، والاعتماد عليها، وتعد إدارة الشركة، هي المسؤولة عن تصميم وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية.

2- معيار تكامل مكونات أو أجزاء نظام الرقابة الداخلية:

تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تصميم وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية – بأجزائه ومكوناته الخمسة – وهي: 1- بيئة الرقابة 2- تقييم المخاطر3- أنشطة الرقابة 4- المعلومات 5- الاتصالات والمتابعة.

3- معيار فعالية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية:

وتشمل هذه المكونات ما يلي: 1- معيار فعالية بيئة الرقابة 2- معيار فعالية تقييم المخاطر3- معيار فعالية أنشطة الرقابة 4- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات 5- معيار فاعلية المتابعة المستمرة لمكونات نظام الرقابة الداخلية.

4- معيار كفاءة إدارة التدقيق الداخلي:

تتحقق الفعالية لشركات التدقيق الداخلي؛ من خلال وجود إدارة ذات خبرات، ومؤهلات مناسبة، وكفاءة عالية ومستقلة، خاصة استقلالها في الهيكل التنظيمي، وتتبع مجلس الإدارة مباشرة.. وقد بينت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، الصادرة عن معهد المدققين الـداخليين (IIA) Institute of Internal Auditors في الولايات المتحدة الأمريكية: أن على وظيفة التدقيق الداخلي مراجعة العلميات والبرامج؛ للتأكد من مدى ملاءمة النتائج مع الأهداف الموضوعة؛ لتحديد ما إذا نُفّذت هذه العمليات والبـرامج، وتم إنجازها حسبما هو مخطط لها. كما بينت هذه المعايير، أن النظام الأساسي لنشاط التدقيق الداخلي، يجب أن يكون على شكل وثيقة رسمية مكتوبة، تحدد هدف التدقيق الداخلي، وصلاحياته، ومسؤولياته، وكذلك يجب أن يبين هذه النظام ما يلي:

a. وضع نشاط التدقيق داخل المنظمة.
b. إجازة الوصول إلى السجلات والموظفين والممتلكات المتعلقة بعملية التدقيق.
c. تحديد نطاق أنشطة التدقيق الداخلي.

5- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:

لكي يتم تصميم وتشغيل هيكل فعال للرقابة الداخلية، لابد من استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة منها. ومن أمثلة وسائل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات – عند تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية –1– تشغيل وتسجيل العمليات آليًا 2– التحقق من دقة التشغيل أليًا 3– تحقيق الرقابـة علـى كافـة العمليات من خلال الحاسب الآلي4– الاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية أو الخارجية؛ من خلال شبكة المعلومات العالمية.

<u>تاسعًا: مجالات ومراحل المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات وبيئة الأعمال الإلكترونية:</u>

أشارت دراسة (Davydova, Gorodova, 2019) إلى دور الرقابة الداخلية؛ كوظيفة ملائمة رقميا في ظل مستجدات عصر الرقمنة، إذ يمكن للرقابة الداخلية – في ظل تكنولوجيا المعلومات – أن تتماشـى مـع المخاطر الاستراتيجية للمنظمة،؛ إذ تحقق الرقابة الداخلية تقدما كبيرا، وتشهد مؤسساتها مزايا كبيـرة؛ نتيجة استخدام التشغيل الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، وأشارت دراسة (شحاتة، 2020، 733) إلى أن الرقابة الداخلية، تقوم بدور استشاري فعال لقيادة القيمة الرقمية؛ من خلال تحديد المخاطر الخاصـة بالمنظمة – بشكل استباقي – وتقديم المشورة الاستراتيجية، وخدمات القيمة المضـافة، كمـا وضـحت مجالات ومراحل الرقابة الداخلية، في ظل تكنولوجيا المعلومات، وبيئة العمـل الإلكترونـي، وتقنيـات

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

التحول الرقمي كما يلي:

جدول 3: مجالات ومراحل المراجعة الداخلية في ظل بيئة الاعمال الإلكترونية

المراحل	مجالات المراجعة الداخلية للنظم التكنولوجية وآليات التحول الرقمي
الأساسية	فحص ضوابط تقنية المعلومات، وتقييم مخاطر تقنية المعلومات، والتحقق من سلامة أمن المؤسسة، ورقابة تخطيط موارد المؤسسة، وفصل الواجبات، ومراجعة العمليات التشغيلية وعمليات تحويل نظام المراجعات المسبقة، وإدارة استمرارية الأعمال وخطط مواجهة الأزمات والكوارث.
المتقدمة	حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وحوكمة تخطيط موارد المؤسسة، وتقييم المخاطر، وفحص الامتثال، وأمن تطوير التطبيقات، وأمن التطبيقات، وإدارة الثغرات الأمنية، وإدارة أصول البرمجيات، وشفافية قواعد البيانات وتكاملها، والاستعانة بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر الجهات الخارجية، وتحليل بيانات المراجعة الداخلية، وتقييم التقارير الذكية.
الحوسبة السحابية الناشئة	التحقق من سلامة وسائل التواصل الاجتماعي، وتقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وفحص ضوابط الأمن عبر الهاتف المحمول، وتقييم مخاطر خصوصية البيانات ونظم الحماية، وتقييم مخاطر الإنترنت، وتحليل المشاريع التنبؤية، ومراجعة وتقييم المنصات الرقمية، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات والنظم الرقمية المستدامة.

عاشرًا: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية:

أكدت دراسة (Weidenmier& Ramamurti, 2006) على العلاقة المتبادلة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات، وكفاءة الرقابة الداخلية؛ إذ تفرض ضوابط وقواعد معينة على مراجعة الأعمال الإلكترونية، لذا فمن الضروري الاهتمام بأمن وخصوصية المعلومات، الأمر الذي يتطلب متابعة جميع مراحل إجراءات المراجعة الداخلية؛ للتأكد من ذلك، إذ يتم تنفيذ المهام بشكل صحيح، من أجل تقليل مخاطر استخدام هذه الأنظمة المحوسبة. كما أوصت دراسة Bataineh (2017) بضرورة الاهتمام بمصادر المخاطر التشغيلية لهذه الأنظمة، والعمل على تخفيضها إلى مستوى مقبول، وأكدت على أهمية إجراءات الرقابة على البرامج: من حيث المدخلات والمخرجات التي تؤدي إلى كفاءة المراجعة الداخلية. كما أشارت إلى عناصر تكنولوجيا المعلومات، وقسمتها إلى: 1- المعلومات وشبكات الاتصالات2- البرمجيات وقواعد البيانات المستخدمة في المؤسسة. وقياس أثرها على أداء المراجعين الداخليين في المؤسسة، وكشفت نتائج الدراسة أن استخدام عناصر تكنولوجيا المعلومات، يؤدي إلى تحسين مستوى كفاءة المراجعين الداخليين والعاملين في القطاع الحكومي. وأظهرت النتائج أيضا علاقة إيجابية معنوية، بين جميع أبعاد تكنولوجيا المعلومات وأداء العاملين. وأوصت هذه الدراسة بالمتابعة المستمرة؛ لتطبيق مفاهيم تكنولوجيا المعلومات، في مختلف جوانب الحوكمة العامة والخاصة.

القسم الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

خُصص هذا الجزء للدراسة الميدانية: إذ تم عرض وتحليل بيانات الدراسة؛ وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها، واختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى النتائج والتوصيات.

اولاً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من (6 ستة) من المصارف الإسلامية العاملة في العاصمة صنعاء، والتي تم اختيارها بناءً على قِدم تأريخ تأسيسها، إذ تم توزيع (132) استمارة على دائرة المراجعة الداخلية في البنوك عينة الدراسة، وقد استرجع منها (106) استمارة.

ثانياً: الاستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع الدراسة:

يبين الجدول رقم (4) أن 19.8 % من مجتمع الدراسة يعملون في (بنك البحرين الشامل وكذلك بنك سبأ الإسلامي) كانت بنفس النسبة، أما 18.9 % من مجتمع الدراسة يعملون في (كاك بنك الإسلامي) و14.2% من مجتمع الدراسة يعملون في (بنك التضامن وكذلك البنك اليمني الإسلامي) بنفس النسبة، وأخيرًا 13.2% من مجتمع الدراسة يعملون في (بنك الكريمي الإسلامي).

جدول رقم (4) يبين عدد ونسبة الاستمارات الموزعة ونسبة المستردة منها

م	اسم المصرف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	النسبة المئوية من الاستمارات المستردة لكل بنك	النسبة المئوية من الاستمارات المستردة ككل
1	بنك التضامن الإسلامي	20	15	%75	%14.2
2	بنك البحرين الشامل	25	21	%84	%19.8
3	بنك سبأ الإسلامي	27	21	%78	%19.8
4	البنك اليمني الإسلامي	18	15	%83	%14.2
5	بنك الكريمي الإسلامي	20	14	%70	%13.2
6	بنك كاك الإسلامي	20	20	%100	%18.9
المجموع		132	106	%80.3	%100

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

ثالثاً: تحليل الخصائص الديموجرافية:

يوضح الجدول رقم (5) الخصائص الديموجرافية لآراء العينة المبحوثة

جدول رقم (5) توزيع العينة حسب الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية

الخاصية		التكرار	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	9	%8.5
	من 25 سنة إلى 35 سنة	59	%55.7
	من 36 سنة إلى 45 سنة	31	%29.2
	أكثر من 46 سنة	7	%6.6
التخصص	ماجستير	27	26.4
	بكالوريوس	78	73.6
التخصص	محاسبة	69	%65.1
	إدارة أعمال	20	18.9
	علوم مالية ومصرفية	6	5.7
	أخرى	11	10.4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	43	%40.6
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	33	%31.1
	من 11 سنة إلى 15 سنة	17	%16
	16سنة فأكثر	13	%12.3
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	6	%5.6
	مدير إدارة	14	%13.2
	مختص	86	%81.2
الدورات التدريبية في مجال المراجعة	من 1 دورة إلى 5 دورات	45	%42.5
	من 6 دورات إلى 10 دورات	11	%10.4
	من 11 دورة إلى 15 دورة	5	%4.7
	لا توجد أي دورات	45	%42.5

رابعا: الثبات والصدق الذاتي:

لمعرفة درجة ثبات محاور الاستبانة، ومصداقية إجابات العينة – على فقرات الاستبانة – تم إجـــراء اختبار كرونباخ (ألفا) – (Cronbach's (alpha؛ وذلك للتأكد من ثبات الاستبيان، ويمثل (الصـــدق الذاتي) قيمة الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهو ما يسمى أيضًا بـــ (صدق المحك).

جدول رقم (6) قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير

رقم المحور	عدد الفقرات	اسم المحور	Cronbach's Alpha
المحور الأول	5	البرمجيات	0.844
المحور الثاني	5	الأجهزة والمعدات	0.797
المحور الثالث	5	شبكة الاتصال	0.720
المحور الرابع	5	قواعد البيانات	0.862
المتغير المستقل	20	تكنولوجيا المعلومات	0.923
المحور الأول	5	البيئة الرقابية	0.832
المحور الثاني	5	الأنشطة الرقابية	0.843
المحور الثالث	5	معلومات الاتصال	0.843
المحور الرابع	5	تقييم المخاطر	0.839
المحور الخامس	5	المراقبة	0.872
المتغير التابع	25	الرقابة الداخلية COSO	0.940
قيمة معامل الثبات للأداة ككل			0.958

يُلاحظ من نتائج الجدول السابق رقم (6) أن قيمة (ألفا كرونباخ) لجميع محاور الاستبانة كانت أعلى من (.070) وهي بذلك تجاوزت الحد الأدنى الذي حدده (Nunnally,1978,245) إذ تراوحت بين (0.720) و(0.940)، وبلغت درجة الصدق الذاتي الكلية 0.958، وهذا يعني أن العينة متجانسة في الاستجابة على جميع محاور الاستبانة؛ إذ يمكن الاعتماد على نتائجها وتعميمها على مجتمع الدراسة.

خامسا: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي؛ لأخذ آراء العينة حول محاور الاستبانة المختلفة، وتم استخدام مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسط الحسابي المرجح (المرجح بأوزان مقياس ليكرت الخماسي) والانحراف المعياري؛ وذلك لوصف نتائج الفقرات، والمحاور، وتكرارات الإجابات ونسبتها.

ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (5 − 1 = 4) ومن ثم تقسيمه على عدد عناصر المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4\5 = 0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا على النحو الآتي:

جدول رقم (7) ميزان النسب المئوية للاستجابات

المتوسط الحسابي	الوزن النسب المئوية	درجة الاستجابة
من 1- 1.8	أقل من 36%	منخفضة جدا
من 1.81 – 2.6	من 36% وأقل من 52%	منخفضة
من 2.61 – 3.4	من 52% وأقل من 68%	متوسطة
من 3.41 – 4.2	من 68% وأقل من 84%	مرتفعة
من 4.21 – 5	من 84% حتى 100%	مرتفعة جدا

سادسا: التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة:

أ- المحور الأول: البرمجيات:

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي: **جدول رقم (8) المحور الأول: البرمجيات**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	تتوافق البرمجيات المستخدمة مع الأجهزة لتلبية متطلبات أعمال البنك.	4.35	.63529	%87.1	مرتفع جدًا	2
2	يمتلك البنك برامج تساعد في استرجاع المعلومات بدقة عالية.	4.38	.64099	%87.7	مرتفع جدًا	1
3	تتوفر الأنظمة التي تعمل على تشغيل الأجهزة والشبكات وقواعد البيانات اللازمة لتطبيقها في البنك.	4.30	.66433	%86.0	مرتفع جدًا	3
4	تتوفر البرمجيات التي تستخدم الأشكال والجداول والعروض البيانية المطلوبة داخل البنك.	4.08	.69169	%81.7	مرتفع	5
5	يتم تحديث البرمجيات المستخدمة باستمرار كلما كان هناك حاجة اليها.	4.28	.62875	%85.7	مرتفع جدًا	4
	البرمجيات	4.27	.52125	%85.5	مرتفع جدًا	

من الجدول رقم (8) يتضح أن استجابات أفراد العينة المبحوثة – لمحور البرمجيات – كان مرتفعًا جدًّا في جميع الفقرات من (1 – 5) عدا الفقرة الرابعة؛ إذ كان مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي 4.27 وهو مرتفع جدًّا؛ بدلالة النسبة المئوية (85.5%).

ب- المحور الثاني: الأجهزة والمعدات:

وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي: **جدول رقم (9) المحور الثاني: الأجهزة والمعدات**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يمتلك البنك أجهزة حاسوب كافية وحديثة.	4.28	.7528	%85.7	مرتفع جدًا	3
2	الأجهزة ملائمة وكافية لمعالجة سريعة ودقيقة للبيانات وإعداد التقارير الخاصة بالبنك	4.24	.7535	%84.9	مرتفع جدًا	4
3	تتناسب سرعة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه.	4.08	.7698	%81.7	مرتفع	5
4	تساعد أجهزة تكنولوجيا المعلومات الحديثة على تخفيض الوقت المطلوب للعمل.	4.48	.6359	%89.6	مرتفع جدًا	1
5	تحدث الأجهزة والمعدات باستمرار لتواكب تطورات تكنولوجيا المعلومات.	4.35	.6201	%87.2	مرتفع جدًا	2
	الأجهزة والمعدات	4.28	.5275	%85.8	مرتفع جدًا	

من الجدول رقم (9) يتضح أن استجابات أفراد العينة المبحوثة – لمحور الأجهزة والمعدات – كان مرتفعًا جدًا في جميع الفقرات من (1 – 5) عدا الفقرة الثالثة إذ كان مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي 4.28 وهو مرتفع جدًّا بدلالة النسبة المئوية (85.8%

المحور الثالث: شبكات الاتصال:

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي: **جدول رقم (10) المحور الثالث: شبكات الاتصال**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يمتلك البنك شبكة تمتاز بالكفاءة والسرعة في إيصال المعلومات.	4.04	.79543	%80.8	مرتفع	4
2	يتوفر لدى البنك خطوط إنترنت عالية السرعة وخاصة عبر الأقمار الصناعية.	3.57	1.032	%71.5	مرتفع	5
3	تتمتع شبكات الاتصال بدرجة عالية من الأمان لحماية المعلومات الخاصة بالبنك.	4.27	.7372	%85.5	مرتفع جدًا	1
4	لدى الشبكات قدره على تسهيل عملية تبادل المعلومات والبيانات بين مستخدمي هذه الأجهزة.	4.21	.7684	%84.3	مرتفع جدًا	3
5	البنية التحتية لنظام المعلومات في البنك ملائمة لشبكة اتصالاته.	4.26	.6803	%85.3	مرتفع جدًا	2
	شبكات الاتصال	4.08	.5614	%81.6	مرتفع	

من الجدول رقم (10) يتضح أن استجابات أفراد العينة المبحوثة – لمحور شبكات الاتصال – كان مرتفعًا جدًّا في الفقرات (3،4،5) أما الفقرات (1،2) فقد كان مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي

4.08 وهو مرتفع بدلالة النسبة المئوية (81.6%)

ج- المحور الرابع: قواعد البيانات:

وقد جاءت النتائج موضَحة في الجدول التالي: **جدول رقم (11) المحور الرابع: قواعد بيانات**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	تتناسب قاعدة البيانات المستخدمة في البنك مع احتياجات ومتطلبات العمل.	4.24	.6296	%84.9	مرتفع جدًا	2
2	يمتلك البنك إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناته.	4.29	.6614	%85.9	مرتفع جدًا	1
3	توفر قاعدة البيانات التي يمتلكها البنك معلومات دقيقة وحديثة.	4.23	.6697	%84.7	مرتفع جدًا	3
4	تتكامل قواعد بيانات البنك مع تطبيقات نظام المعلومات.	4.17	.6965	%83.4	مرتفع	4
5	توفر قاعدة البيانات المعلومات المطلوبة للعمليات المختلفة في الوقت الملائم.	4.05	.7879	%81.3	مرتفع	5
قواعد البيانات		4.20	.5570	%84.1	مرتفع	

من الجدول رقم (11) يتضح أن استجابات أفراد العينة المبحوثة – لمحور قواعد البيانات – كان مرتفعًا جدًّا في الفقرات (1،2،3) أما الفقرات (4،5) فقد كان مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي 4.20 وهو مرتفع بدلالة النسبة المئوية (84.1%)

سابعا: التحليل الوصفي للمتغيرات التابعة:

أ- المحور الأول: البيئة الرقابية:

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي: **جدول رقم (12) المحور الأول: البيئة الرقابية**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يوفر البنك بيئة رقابية محفزة للأداء.	4.25	.73110	%85.1	مرتفع جدًا	3
2	تهتم إدارة البنك بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة.	4.32	.69758	%86.4	مرتفع جدًا	2
3	تسهم سياسات مجلس إدارة البنك في تحقيق الفاعلية.	4.15	.70092	%83.0	مرتفع	4
4	لدى البنك قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات الأقسام والموظفين العاملين فيها.	4.34	.64567	%86.8	مرتفع جدًا	1
5	يتم استشارة لجان المراجعة في البنك عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي.	4.05	.89262	%81.1	مرتفع	5
البيئة الرقابية		4.22	.57085	%84.5	مرتفع جدًا	

من الجدول رقم (12) يتضح أن استجابات أفراد العينة المبحوثة – لمحور البيئة الرقابية – كان مرتفعًا جدًّا في الفقرات (1،2،4) أما الفقرات (3،5) فقد كان مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي 4.22 وهو

مرتفع جدًّا بدلالة النسبة المئوية (84.5%).

ب- المحور الثاني: الأنشطة الرقابية:

وقد جاءت النتائج كما تبينها الجداول التالية: **جدول رقم (13) المحور الثاني: الأنشطة الرقابية**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	تتضمن أنشطة الرقابة في البنك سياسات رقابية على الموجودات والسجلات.	4.283	.68667	%85.7	مرتفع جدًا	1
2	تشمل التقارير الرقابية للإدارة توصيات ومقترحات لمعالجة وتقييم الأداء.	4.151	.77818	%83.0	مرتفع	4
3	تسهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة.	4.236	.68385	%84.7	مرتفع جدًا	2
4	تحرص إدارة البنك على تطبيق مبدأ فصل المهام.	4.076	.75212	%81.5	مرتفع	5
5	تسهم التقارير الدورية المقدمة لإدارة البنك في نجاح الإجراءات الرقابة.	4.151	.67319	%83.0	مرتفع	3
	الأنشطة الرقابية	4.179	.56090	%83.6	مرتفع	

من الجدول رقم (13) يتضح أن استجابات أفراد العينة – المبحوثة للأنشطة الرقابية – كان مرتفعًا جدًّا في الفقرات (1،3) أما الفقرات (2،4،5) فقد كان مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي 4.179 وهو مرتفع بدلالة النسبة المئوية (83.6%).

جـ- المحور الثالث: معلومات الاتصال:

وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي: **جدول رقم (14) المحور الثالث: معلومات الاتصال**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	إنجاز الأعمال في البنك مستند إلى نظام تعليمات مكتوب وواضح.	4.08	.78216	%81.7	مرتفع	5
2	وجود نظام اتصالات يعكس الوضوح في كافة الصلاحيات والمسؤوليات للموظفين.	4.22	.66182	%84.4	مرتفع جدًا	3
3	النظام المالي المستخدم في البنك محكم ودقيق.	4.37	.68247	%87.6	مرتفع جدًا	1
4	تضمن قنوات الاتصال فهمًا كافيًا الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	4.16	.79847	%83.4	مرتفع	4
5	يسهم نظام المعلومات المالية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	4.29	.74280	%85.9	مرتفع جدًا	2
	معلومات الاتصال	4.229	.57664	%84.6	مرتفع جدًا	

من الجدول رقم (14) يتضح أن استجابات أفراد العينة – المبحوثة لمحور معلومات الاتصال – كان مرتفعًا جدًّا في الفقرات (2،3،5) أما الفقرات (1،4) فقد كان مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي

4.229 وهو مرتفع بدلالة النسبة المئوية (84.6%).

ج- المحور الرابع: تقييم المخاطر:

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي: **جدول رقم (15) المحور الرابع: تقييم المخاطر**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	تصنف إدارة المخاطر كافة المخاطر من ناحية مستويات تأثيرها على العمل.	4.29	.76875	%86.0	مرتفع جدًا	2
2	تضع إدارة البنك إجراءات سريعة لمواجهة المخاطر.	4.35	.71362	%86.9	مرتفع جدًا	1
3	تحدد إدارة المخاطر بتحديد آليات لتقييم كافة المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها.	4.16	.70533	%83.3	مرتفع	5
4	تُقيم المخاطر بشكل مستمر من قبل قسم المراجعة الداخلية.	4.22	.81572	%84.5	مرتفع جدًا	4
5	يتم الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التكلفة والمنفعة عند تقييم المخاطر.	4.29	.72796	%85.8	مرتفع جدًا	3
	تقييم المخاطر	4.266	.5910	%85.3	مرتفع جدًا	

من الجدول رقم (15) يتضح أن استجابات أفراد العينة – المبحوثة لمحور تقييم المخاطر – كان مرتفعًا جدًّا في جميع الفقرات من (1-5) عدا الفقرة الثالثة التي كان فيها مرتفعًا، وكان المتوسط العام الكلي 4.266 وهو مرتفع جدًا بدلالة النسبة المئوية (85.3%)

د- المحور الخامس: المراقبة:

وقد جاءت النتائج موضحة في الجدول التالي: **جدول رقم (16) المحور الخامس: المراقبة**

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يتم تصميم ضوابط رقابية لغرض المراقبة المستمرة للأنشطة التشغيلية	4.15	.8927	83.0%	مرتفع	4
2	يتم تطبيق الضوابط للأنشطة التشغيلية بشكل فعلي ولحظي.	3.35	.8364	67.0%	متوسطة	5
3	تتمتع الضوابط للأنشطة التشغيلية بالمرونة للاستجابة لأي تغييرات في الظروف المحيطة	4.58	.9253	91.6%	مرتفع جدًا	1
4	يتم عمل تقييمات بصورة مستمرة ودورية لنقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية.	4.22	.81572	84.4%	مرتفع جدًا	3
5	يتم التواصل مع الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب	4.56	.7687	91.2%	مرتفع جدًا	2
	تقييم المخاطر	4.17	.5910	83.4%	مرتفع جدًا	

من الجدول رقم (16) يتضح أن استجابات أفراد العينة – المبحوثة للمحور الخامس المراقبة – كان

مرتفعًا جدًّا في الفقرات من (3،4،5) عدا الفقرة الأولى التي كان فيها مرتفعًا، والفقرة الثانية متوسطة، وكان المتوسط العام الكلي 4.17 وهو مرتفع جدًّا بدلالة النسبة المئوية (83.4%)

ثامنا: اختبار الفرضيات:

أ- تحليل الانحدار البسيط.

تحليل الانحدار البسيط يُستخدم لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية، والتي تنص على أنه " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات، وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية** "

والجدول التالي يوضح نتيجة الاختبار.

جدول (17): تحليل الانحدار البسيط لفرضية الدراسة الرئيسية

النموذج	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	F. Test القوة التفسيرية	Sig. الأهمية النسبية	Beta حجم الأثر	Sig. الأهمية النسبية
1	.745[a]	.554	129.381	.000[b]	.745	.008

*أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من نتائج الجدول (17) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.745) وهذا يفسر وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات) والمتغير التابع (جودة نظام الرقابة الداخلية) في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية، وهذا يعني أنه كلما تم تطبيق تكنولوجيا المعلومات في البنوك الإسلامية، يؤدي ذلك إلى زيادة جودة نظام الرقابة الداخلية، ومن ناحية أخرى بلغ معامل التحديد (R^2) (.554) وهذا يعني أن نسبة 55.4% من تباين المتغير التابع (جودة نظام الرقابة الداخلية) يفسره المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات) بينما 44.6% منها تعود إلى متغيرات أخرى، وقد بلغ حجم الأثر Beta (.745) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وهذا يعني أنه كلما زاد المتغير المستقل بنسبة 100% يزيد المتغير التابع بنسبة (74.5%) وذلك بافتراض تحديد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة، التي من خلالها يمكن معرفة القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط والبالغة (129.381) وهي دالة عند مستوى أقل من (0.05)

وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وجودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطارCOSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية** "

ب- الانحدار المتعدد .

يعد الانحدار المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة، التي تضمن دقة الاستدلال، وتحسين نتائج البحث؛ عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات، في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث. والانحدار الخطي المتعدد، هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية، تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وتستخدم لتقدير قيم سابقة والتنبؤ بقيم مستقبلية، وهو عبارة أيضا عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلةX1, X2 X3...

جدول (18): اختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة (F)	قيمة T	مستوى الدلالة
	β	الخطأ المعياري	بيتا Beta			
المعامل الثابت	.908	.254		58.487	3.577	.001
البرمجيات	-.101-	.079	-.105-		-1.286-	.201
الأجهزة والمعدات	.165	.081	.173		2.053	.043
شبكة الاتصال	.040	.071	.044		.561	.576
قواعد البيانات	.684	.073	.757		9.437	.000

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى يتضح من الجدول **(18)** عدم وجود أثر دال إحصائيًا للبرمجيات، وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطارCOSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية " إذ كانت قيمة β (-101.-=β) وكانت قيمة T (-1.286-) غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وهذا يعني أن الزيادة في البرمجيات للبنوك بوحدة واحدة، ينشأ عنها زيادة في تحسين جودة الرقابة الداخلية بنسبة (10.1%) ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى – من الفرضية الرئيسية – التي تنص على " وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا للبرمجيات، في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطارCOSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية ".

أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية يتضح من الجدول **(18)** وجود أثر دال إحصائيًّا للأجهزة والمعدات، وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية " إذ كانت قيمة β (β=.165) وكانت قيمة T (2.053) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وهذا يعني أن الزيادة في الأجهزة والمعدات للبنوك، بوحدة واحدة ينشأ عنها زيادة في جودة الرقابة الداخلية بنسبة (16.5%) ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية، والتي تنص على " وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا للأجهزة والمعدات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية " إذ تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة يتضح من الجدول **(18)** عدم وجود أثر دال إحصائيًا لشبكات الاتصال وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية " حيث كانت قيمة β (β=.040) وكانت قيمة T (.561) غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وهذا يعني أن الزيادة في شبكات الاتصال للبنوك بوحدة واحدة، ينشأ عنها زيادة في تحسين جودة الرقابة الداخلية بنسبة (4%) ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية والتي تنص على " وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا لشبكات الاتصال في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية ".

وأخيرًا فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة، يتضح من الجدول **(18)** وجود أثر دال إحصائيًا لقواعد البيانات وتحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية " حيث كانت قيمة β (β=.684) وكانت قيمة T (9.437) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وهذا يعني أن الزيادة في قواعد البيانات للبنوك بوحدة واحدة، ينشأ عنها زيادة في جودة الرقابة الداخلية بنسبة (68.4%) ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية والتي تنص على " وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا لقواعد البيانات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية ".

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج وتمثلت فيما يلي:

1- تعتبر الرقابة الداخلية إحدى الوسائل الفاعلة للإدارة، في المحافظة على سلامة البنوك، وحماية أصولها. كما تساعدها في اتخاذ القرارات، والتخطيط، وتقويم الأداء، وحسن الاستغلال، والتوجيه الأمثل للموارد المتاحة.

2- وجود علاقة طردية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك الإسلامية اليمنية، وتحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO من خلال تخفيض المخاطر.

3- التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات، يُمّكن المنشأة من التغلب على كثير من العوامل، المتسببة في فشل تطوير وتقديم خدمات الرقابة الداخلية؛ من خلال تلبية احتياجات البنوك الإسلامية، مع السعي للكمال وتحقيق أهداف البنوك.

4- رفع كفاءة الموظفين في عمليات الرقابة الداخلية؛ من خلال استخدام تكنولوجيا متطورة، وتحقيق منافع مرتبطة بالتعلم والنمو.

5- استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد كثيرا في تحسين عمليات إدخال البيانات المحاسبية، وتشغيلها، إخراجها بشكل صحيح، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب، وتصنيف المعلومات المُخزنة الصالحة لعملية اتخاذ القرار.

6- وجود تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية، ضمن سياسات وقوانين ولوائح البنوك الاسلامية تعمل على قياس.

7- تحديد المخاطر والعمل على معالجتها في أسرع وقت ممكن.

8- لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثيرٌ كبيرٌ على فاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الإسلامية؛ من خلال الجودة والسرعة في المعلومات المقدمة.

9- استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات الرقابة الداخلية تحقق الكفاءة والفعالية لعملياتها، وتحسن الخدمات المقدمة، وتدعيم مستوى الشفافية، وإدارة أكثر فعالية لمخاطر التحول الرقمي، والمساعدة في اتخاذ قرار فعال.

التوصيات

في ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده – وما انتهى إليه من نتائج الدراسة – تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

1. التزام المصرف باتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية؛ لتوفير بيئة رقابية جيدة لتحقيق أهدافه.
2. التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديدا للبنوك الإسلامية، وتوفير نظم معلومات واتصال يتلاءم مع نظام الرقابة الداخلية، وطبيعة عمل البنوك الإسلامية.
3. تقييم مكونات الرقابة الداخلية الخمسة بشكل دوري، والتركيز على دراسة مدى وجود مجلس إدارة يشرف على الرقابة الداخلية، وتقييم مدى استقلاليته عن الإدارة عند دراسة بيئة الرقابة.
4. زيادة نطاق عمل المراجع الداخلي، وتصميم نظام إنذار مبكر داخل كل وحدة؛ لاكتشاف الفساد داخل الوحدات في البنوك الإسلامية اليمنية، ويكون للمراجع الداخلي دور مهم فيه. وأيضا منح مزيد من الاستقلالية والموضوعية للمراجع الداخلي؛ عن طريق تمكينه من إنشاء خطوط اتصال مع الإدارة العليا.
5. تنمية قدرات المراجعين الداخليين، وتدريبهم وتأهيلهم علميًّا، والعمل على رفع كفاءة الموظفين في عمليات الفحص؛ بأساليب تكنولوجيا المعلومات والنظم التقنية المستحدثة وتطبيقاتها المختلفة؛ من خلال برامج تدريبية متخصصة.
6. تطوير أداء المراجعين الداخليين ومهاراتهم؛ باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتقال من المراجع المالي، إلى المراجعة في ظل بيئة تقنية المعلومات.
7. ضرورة متابعة والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، ذات العلاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

المصادر والمراجع

الدراسات العربية

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2010). **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، (2019). **أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على مكونات نظام الرقابة الداخلية ومسؤولية مراجعي الحسابات عنها**، مصر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 10(10)، 7-39.
- دحدوح، حسين أحمد؛ القاضي، حسين يوسف، (2012). **مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- الخزرجي، عبد الرزاق طعمة حراس، (2022). **دور تكنولوجيا المعلومات والأليات المحاسبية لحكومة الشركات على تقدير وتقليل مخاطر التدقيق**، اطروحة دكتوراة، قسم الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الدغيم، فواز سعد، (2017). **تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الحد من الغش والاحتيال في الشركات المساهمة العامة الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- الأرقط محمد الصغير، وآخرون، (2022 م). **دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الداخلي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر، بالوادي، الجزائر.
- السامرائي، محمد حامد مجيد، (2016). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الشريدة، نادية عبد الجبار محمد؛ السامرائي، وعمار عصام عبد الرحمن، (2021). **دور استخدام تقنية الأنظمة المحاسبية المؤتمتة في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته**، البحرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية.
- العازمي، فايز مرزوق حمد صعفاك، (2012). **دور مجالي الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية**، رسالة ماجستير قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- المري، راشد محمد، (2023). **أثر تكنولوجيا المعلومات في النظام الأمني والرقابة الداخلية**، الكويت، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 40 (40).
- المطيري، ناصر محمد، (2013). **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية**، رسالة ماجستير قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- باعلي، واعمر نذير؛ سبع، ياسين، (2022). **أثر التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرادية، غرادية، الجزائر.
- بكراوي، نوال؛ شحمي، ولخضر، (2020). **دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- بولخوة زبيدة، (2016م). **التدقيق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات**، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- جابر، أمينه رشيد؛ خليفة، سندس علي، (2022). **أثر استخدام تقنية البلوكشين على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العراقية**، العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(59).
- رسيل عبد القادر إبراهيم، (2016م). **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية التدقيق الداخلي**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.
- شحاتة، محمد علي موسى، (2020) "**قياس أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي مع دليل ميداني بالبيئة المصرية**" مجلة كلية التجارة – جامعة مدينة السادات.
- غزال، مصباح؛ سعيد، عمر؛ مهاوه، صدام حسين، **(2018) أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- الكفراوي، عوف، (2010). الرقابة المالية ما بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مطبعة الأنصار.
- محمد، أبركان، عميروش، عربان، (2018) **فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات**، الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 3(5).
- مصطفى، أحمد جبار (2021) **نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني وأثره على تقويم الأداء في المصارف**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، أربيل، العراق.
- وهاب، زينب؛ وافي، هاجر، (2022). **مخرجات محافظ الحسابات ودورة في تحسين جودة الرقابة الداخلية**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد داية، أدرار، الجزائر.

الدراسات باللغة الاجنبية

- Awamleh, F. ; Ertugan, A. ,(2021). The Relationship Between Information Technology Capabilities, Organizational Intelligence, and Competitive Advantage. SAGE Open. 11. 215824402110152. 10.1177/21582440211015201
- Bataineh, K. (2017). "The impact of electronic management on the employees' performance field study on the public organizations and governance in Jerash governorate". Vol. 8, No. 5, ISSN 1923-3965 ،Journal of Management And Strategy: 86-100, Http://Jms. Sciedupress.Com.
- Bi, R., Davison, R., & Smyrnios, K. (2019). The Role of Top Management Participation and IT Capability in Developing SMEs' Competitive Process Capabilities. Journal of Small Business Management, 57(3).
- Chen, Y., Wang, Y., Nevo, S. Eur (2013) IT capability and organizational performance: the roles of business process agility and environmental factors. European Journal of Information Systems 23: 326. https://doi.org/10.1057/ejis.2013.4>
- Committee Of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) Internal Control – Integrated Framework,May,2013,p3
- Davydova, A., ; Gorodova, A., (2019). Pricewaterhouse Coopers Risk (PWC) "Elevating internal audit's role, the digitally fit function", Services State of the Internal Audit Profession Study: 1-20.
- Dena H. ; Nunuy N. A. ; Ivan Y., (2020). **The Influence of Internal Control System, Information Technology Utilization, and Organizational Commitment on Government Accountability Performance**, Indonesia, Journal of Accounting Auditing and Business, 3(2).
- Jian, C. ; Ying, C. ; Bin, L. ; Chunli, L. ; Longwen, Z. ,(2017) **Can Information Technology Investment Improve Internal Control Effectiveness**, School of Accounting and Finance, The Hong Kong Polytechnic University, Hong Kong, China.
- Maralus, S. ; Hari, S. , (2019). **The Effect of Competence of Human Resources, Application Internal Control System, Utilization of Information Technology on the Quality of Financial Statements**, Indonesia, International Journal of Business and Management Invention, 8 (3).

- Prikhno, I., Kuksa, V. & Mihaylov, I. (2021). "The Use of Information Technology in Financial Management", SHS Web of Conferences 100, 01007, ISCSAI 2021, 1–11, at: https://doi.org/ 10.1051/shsconf/ 202110001007.
- Sukanya, p. , S., K., R., (2016),"Investigating the Structural linkage between IT capability and Organizational agility: A Study on Indian Financial Enterprises", Journal of Enterprise Information Management, 29(5).
- Weidenmier, M., & Ramamurti, S. (2006), "Research opportunities in information technology and internal auditing". Journal of Information Systems, 20(1): 205–219.